مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: العلوم التربوية، م١٦ ص ص: ١٩٣-٢٦٩ (٢٠٠٣م/١٤٢٣هـ)

حرص المحدثين على الرواية عن الثقات، ومسوغات روايتهم عن الضعفاء

محمد بن عبد الله حياني

أستاذ مساعد بقسم الدراسات الإسلامية

كلية التربية جامعة الملك فيصل، الاحساء، المملكة العربية السعودية

المستخلص. في الوقت الذي تردد فيه صدى الإنكار على المحدثين في عصرنا الحاضر جاء هذا البحث ليوضح حرص المحدثين على الرواية عن الثقات قولا وفعلا من جهة، ثم تحذيرا من الرواية الضعيفة من جهة أخرى، مميزين إياها ومعلنين عنها بضوابط علمية كي لا يختلط أمرها على الناس.

وبما أن المحدث قد يضطر إلى الرواية عن الضعفاء لمسوغات علمية بعيداً عن التساهل لهذا وذلك وضح البحث تلك الضوابط والمسوغات، ليكون ذلك ردا على المستشرقين الذين حاولوا ــ من غير جدوى ــ فتح ثغرات على المحدثين وخاصة من جهة روايتهم عن الضعفاء، وإيضاحاً لمن تأثر بهم من المثقفين من أبناء جلدتنا.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه، ومن سار على نهجهم إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن خدمة السنة المطهرة من أجل القربات إلى الله عز وجل، والدفاع عنها من خدمتها الذي شرف الله به المحدثين من سلف هذه الأمة، حيث سيدوا منهجاً للحفاظ عليها من أي دخيل معكر، وميزوا الصالح للاحتجاج منها مما سواه، لم يسبقوا إلى مثله في إحكامه، ودقته، ورصانته؛ ومع ذلك فقد دأب أعداء الإسلام ــ وبدون جدوى ــ بث السموم والشبهات حول السنة" منذ عهد قديم، وفي عصرنا الحاضر تأثر بعض المسلمين المثقفين من غير المتخصصين في علوم السنة بطعن أعداء الإسلام في السنة، وقد تردد على سمعي من بعضهم في مناسبات متعددة ما مفاده: (إن المحدثين لم يعتنوا العناية المناسبة والكافية في تصفية السنة من المكذوب والضعيف، حيث كتبوا ورووا عن الكذابين والضعفاء؛ وذلك يدعو إلى الشك في صلاحية السنة للاحتجاج؛ وبحملتها من مصداقية الحرص العلمي المخلص).

فدفعني ذلك إلى أن أبين في هذا البحث حرص المحدثين على الرواية عن الثقات، ومجانبة الضعفاء، انطلاقاً من عقيدتهم الإسلامية، حتى أخذ حرصهم هذا الطابع المنهجي، حتى بلغوا فيه من الدقة مدى لم يسبقوا إليه في تاريخ العلم القديم والحديث؛ وإنما كان تعاملهم مع الرواية المكذوبة والضعيفة بمسوغات علمية؛ ليتضح للقارئ أن تصرفهم ذلك لم يكن تهاوناً واستهتارا كما يظن البعض.

هذا وقد جعلت خطة البحث على النحو التالي:

الباب الأول: حرص المحدثين في الرواية عن الثقات.

الفصل الأول : الدليل والباعث على حرصهم.

أ ــ الدافع الديني إلى حرصهم.

ب ــ الدليل العقلي على حرصهم.

الفصل الثاني: موقف المحدثين من تصفية المرويات من شوائب الضعف.

أ ــ عدم قبول الرواية بدون إسناد.

ب ــ وجوب التفتيش عن أحوال الرواة وتمييزهم.

ج ــ ضرورة الرواية عن الثقات.

الفصل الثالث : موقف المحدثين من الرواية عن الضعفاء.

أ ــ تحذيرهم من الرواية عن الضعفاء.

ب ــ عيبهم الرواية عن الضعفاء.

ج ــ انتخابهم الروايات الصالحة للرواية بعد سماع وكتابة الصالح وغيره.

د ــ إعلامهم عن الرواية الضعيفة بصيغة أداء تناسبها.

الباب الثاني : الاعتذار عن المحدثين وغيرهم في روايتهم عن الضعفاء.

الفصل الأول : التعريف بالضعيف والموضوع.

أ ــ تعريف الحديث الضعيف.

ب ــ تعريف الحديث الموضوع.

ج ــ درجة الضعيف المقصود بالنهي.

الفصل الثاني : نهوا عن الضعيف ، ولم يخرجوا عما نهوا عنه.

أ ــ لماذا نهوا عن رواية الضعيف والموضوع.

ب ــ الدليل العقلي على التزامهم بما نهوا عنه.

ج ــ الدليل الفعلي على التزامهم بما نهوا عنه.

الفصل الثالث: رواية المحدثين عن بعض المتروكين والضعفاء، ومسوغات ذلك.

أ ــ بين يدي المسوغات.

ب ــ مسوغات الكتابة عن الوضاعين.

ج ــ مسوغات الرواية عن الضعفاء.

د ــ سبب وجود الضعيف في كتب السنة، والاعتذار عن ذلك.

الخاتمة.

الفهارس.

والله تعالى أسأل تمام التوفيق والسداد، وأن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الباب الأول : حرص المحدثين في الرواية عن الثقات

الفصل الأول: الدليل والباعث على حرصهم

أ ــ الدافع الديني إلى حرصهم

يتمثل الدفاع الديني في حرصهم على الرواية عن الثقات فيما يلي:

١- أمر الله عز وجل بالتثبت في الرواية.

٢- أمر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك.

٣- فعل الصحابة رضي الله عنهم وفق ذلك.

١ــ أما أمر الله عز وجل بذلك:

فقد قال تعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ ﴾[١]

وقال تعالى : ﴿ مِمَّن تَرۡضَوۡنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ ﴾[٢]

وقال تعالى : ﴿ وَأَشۡهِدُواْ ذَوَيۡ عَدۡلٖ مِّنكُمۡ ﴾[٣]

فدلت الآيات الكريمة على أن خبر الفاسق ساقط، ولو كان مقبولا لما احتاج إلى تبين وتثبت.

كما دلت على أن شهادة غير العدل مردودة، وبناء على ذلك فلا معنى للاشتغال بمروياتهما بحال ، لذا فالاهتمام بأخبار الثقات فحسب هو المتعين.

قال الإمام مسلم رحمه الله بعد استدلاله بالآيات السابقة على التثبت: فدل بما ذكرنا من هذه الآي أن خبر الفاسق ساقط غير مقبول، وأن شهادة غير العدل مردودة، والخبر وإن فارق معناه معنى الشهادة في بعض الوجوه فقد يجتمعان في أعظم معانيهما، إذ كان خبر الفاسق غير مقبول عند أهل العلم، كما أن شهادته مردودة عند جميعهم [٤].

٢ــ أما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك:

فقد نهى عليه الصلاة والسلام عن تعمد الكذب عليه، منبها على عظيم خطر هذه الجريمة بقوله: ((من كذب علي متعمداً ، فليتبوأ مقعده من النار)) [٥]

---

[١] الحجرات : ٦.

[٢] البقرة : ٢٨٢.

[٣] الطلاق : ٢.

[٤] مقدمة صحيح مسلم ، باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين ٩/١ .

[٥] أخرجه **البخاري** ، كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم من طرق متعددة ١٩٩/١، **مسلم** ، مقدمة ، باب تغليظ الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم. ٩/١- والحديث متواتر، وقد صرح بتواتره الإمام ابن الصلاح ، والنووي، والعراقي، وغيرهم، وقد اعتنى المحدثون بجمع طرقه ، كعلي بن المديني ويعقوب بن شيبه ، وإبراهيم الحربي ، وأبو بكر البزار، وأبو بكر الصيرفي، والطبراني ، وابن =

ثم نهى عن رواية ما يعتقد أو يظن كذبه على النبي صلى الله عليه وسلم، منبها إلى خطورة ذلك فقال : ((من حدث عني بحديث يرى أنه كذب ، فهو أحد الكاذبين)) [١] فقد نبه عليه الصلاة والسلام إلى خطورة ما يظن كذبه ليدخل في النهي ما يحتمل أن يؤدي إليه سدا للذريعة، فالمحدث إذا تهاون في الرواية عن الضعفاء والمتروكين منا كيرهم ووهياتهم فلا يستبعد أن يتهاون في الرواية عن الكذابين كذبهم. والذي يؤكد ذلك قوله عليه الصلاة والسلام: ((كفى بالمرء كذبا أن يحدث بكل ما سمع)) [٢].

قال الإمام ابن عبد البر : إن كل من حدث بكل ما سمع من ثقة وغير ثقة لم يؤمن عليه أن يحدث بالكذب [٣]. لأن الإنسان تسمع أذنه الصدق والكذب، فلو حدث بكل ما سمع لم يسلم من الكذب حينئذ.

ثم حذر عليه الصلاة والسلام من الكذابين عليه ليزيد الأمر حيطة فقال: ((يكون في آخر الزمان دجالون كذابون ، يأتونكم من الأحاديث بما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم، فإياكم وإياهم، لا يضلونكم ولا يفتنونكم)) [٤].

٣ ــ أما فعل الصحابة ــ رضي الله عنهم ــ وفق أمر الشرع فيتجلى في :

تثبتهم في الرواية، فعن قبيصة بن ذؤيب رضي الله عنه: أن الجدة جاءت تلتمس أن تورث، فقال أبو بكر رضي الله عنه: ما أجد لك في كتاب الله شيئا، وما علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر لك شيئاً، ولكن أسأل الناس، فسألهم فقام المغيرة بن شعبة رضي الله عنه فقال: كان رسول الله صلى

= منده، وابن الجوزي، والحافظ ابن حجر، وغيرهم ، وقد بلغ عدد طرقه (١٠٠) وأوصلها بعضهم إلى (٢٠٠) طريق. انظر : *علوم الحديث* ٢٤٢، *التقييد والإيضاح* ٢٢٩، *فتح المغيث* ٣٦/٣، *قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة* **للسيوطي** ٢٣، نظم المتناثر من الحديث المتواتر لمحمد بن جعفر الكتاني ٢٨.

[١] أخرجه **مسلم** في المقدمة ، باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين ٩/١.

[٢] المرجع السابق ؛ باب النهي عن الحديث بكل ما سمع ١٠/١ .

[٣] التمهيد ٤٠/١ .

[٤] أخرجه **مسلم** في مقدمة صحيحه باب النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحملها ١٢/١.

الله عليه وسلم يعطيها السدس فقال له: هل معك أحد ؟ فشهد محمد بن مسلمة بمثل ذلك، فأنفذه لها أبو بكر رضي الله عنه[١].

فلم يكتف أبو بكر رضي الله عنه برواية المغيرة بن شعبة، وهو صحابي حتى شهد معه صحابي آخر شاركه في سماع الخبر من النبي صلى الله عليه وسلم.

قال الحافظ الذهبي رحمه الله: كان أبو بكر رضي الله عنه أول من احتاط في قبول الأخبار [٢]. وكذلك كان عمر رضي الله عنه يتثبت في الرواية.

وأضاف الحافظ الذهبي رحمه الله أن أبا بكر رضي الله عنه : هو الذي سن للمحدثين التثبت في النقل، وربما كان يتوقف في خبر الواحد إذا ارتاب [٣].

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، أن أبا موسى سلم على عمر من وراء الباب ثلاث مرات فلم يأذن له فرجع، فأرسل عمر في أثره فقال: لم رجعت؟ قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ((إذا سلم أحدكم ثلاثا فلم يؤذن له فليرجع)). فقال: لتأتيني على ذلك ببينة أو لأفعلن بك ، فجاءنا أبو موسى منتقعا لونه ونحن جلوس، فقلنا: ما شأنك؟ فأخبرنا، فقال : هل سمع أحد منكم معي ؟ فقلنا نعم كلنا سمعه، فأرسلوا معه رجلا منهم حتى أتى عمر فأخبره [٤].

---

[١] أخرجه الإمام **مالك** ٥١٣/٢، **أبو داود**، كتاب الفلرائض، باب في الجدة ٣١٦/٣، **الترمذي** وصححه، كتاب الفرائض، باب في ميراث الجدة ٢٨٠/٦، **ابن ماجه**، كتاب الفرائض، باب ميراث الجدة ٩٠٩/٢. والحديث عنده يدور على عثمان بن إسحاق بن خرشة. قال الإمام **الذهبي**: لا يعرف ، وقد وثقوه. الكاشف ٥/٢ مع الحاشية ، **الميزان** ٣١/٣، وفي التقريب ٤٤٦: وثقه ابن معين في رواية الدوري.

[٢] *تذكرة الحفاظ* ١/ ٢ .

[٣] المرجع السابق ٦/١.

[٤] أخرجه الإمام **البخاري**، كتاب الاستئذان، باب التسليم والاستئذان ثلاثاً ٢٦/١١ **مسلم** ، كتاب الآداب ، باب الاستئذان ١٦٩٤/٣.

وعن بسر بن سعيد قال: أتى عثمان المقاعد، فدعا بوضوء فتمضمض واستنشق، ثم غسل وجهه ثلاثا، ويديه ثلاثا، ثم مسح رأسه ورجليه ثلاثا ثلاثا ، ثم قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا يتوضأ، يا هؤلاء أكذاك ؟ قالوا: نعم لنفر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عنده [١].

فلم يقتصر رضي الله عنه على رؤيته وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإنما تثبت من جماعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه رأوا وضوء النبي صلى الله عليه وسلم أيضا.

وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: كنت إذا سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثا نفعني الله بما شاء منه، وإذا حدثني غيره استحلفته، فإذا حلف لي صدقته، وإن أبا بكر حدثني وصدق أبو بكر، أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم قال: ما من رجل يذنب ذنبا فيتوضأ فيحسن الوضوء، ويصلي ركعتين فيستغفر الله عز وجل إلا غفر له [٢].

---

(١) المسند ٣٧٢/١ وأصل القصة عند **البخاري ومسلم** ليس فيها تثبت عثمان ممن حوله ، **البخاري** ، كتاب الرقاق باب قول الله تعالى: يا أيها الناس إن وعد الله حق.. الآية ٢٤٩/١١ وكتاب الوضوء باب الوضوء ثلاثا ٢٥٩/١ : **مسلم**، كتاب الطهارة باب فضل الوضوء والصلاة عقبه ٢٠٥/١.

(٢) المسند ١٥٤/١ ــ ١٧٨ ١٧٥، *سنن الترمذي* ، أبواب الصلاة باب ما جاء في الصلاة عند التوبة، وقال حديث حسن ١٢٥/٢ **ابن ماجه**، كتاب إقامة الصلاة باب ما جاء في أن الصلاة كفارة ٤٤٦/١، وإنما حسن الإمام الترمذي الحديث ولم يصححه؛ لأن فيه أسماء بن الحكم الفزاري، قال الإمام البخاري رحمه الله بعد أن ذكر حديثه هذا: لم يرو عن أسماء بن الحكم إلا هذا الحديث الواحد وحديث آخر ولم يتابع عليه، وقد روى أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بعضهم عن بعض فلم يحلف بعضهم بعض. أهـ التاريخ الكبير ٥٤/٢ (١٦٦٣). لكن قال الإمام المزي رحمه الله في تهذيب الكمال ٥٣٣/٢ (٤٠٩): ما ذكره البخاري رحمه الله لا يقدح في صحة هذا الحديث، ولم يوجب ضعفه؛ أما كونه لم يتابع عليه ، فليس شرطا في صحة كل حديث أن يكون لراويه متابع عليه ، وأما ما أنكره من الاستحلاف؛ فليس فيه أن كل واحد من الصحابة كان يستحلف في حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، بل فيه أن عليا رضي الله عنه كان يفعل ذلك . أهـ.
وقال *الحافظ ابن* حجر رحمه الله **التهذيب** ٢٦٧/١ (٥٠٤): لعل البخاري إنما أراد بعدم المتابعة في الاستحلاف أو الحديث الآخر الذي أشار إليه. وقال أيضا : وهذا الحديث جيد الإسناد . أهـ .
هذا وقد حسن الإمام ابن عدي هذا الحديث في الكامل ٤٢٠/١ . =

لقد كانت طريقة الإمام علي رضي الله عنه في التثبت في الرواية أنه يطلب اليمين ممن حدثه عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وأخرج الإمام[١] مسلم بإسناده عن مجاهد بن جبر المكي – رحمه الله– قال: جاء بشير بن كعب العدوي إلى ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ فجعل يحدث ويقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه ولا ينظر إليه، فقال: يا ابن عباس مالي لا أراك تسمع لحديثي؟ أحدثك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تسمع؟ فقال ابن عباس : إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلا يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم. ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف.

لقد أنكر ابن عباس رضي الله عنهما على بشير الإرسال، لأنه تابعي يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم. لذا جعل يطلب منه إعادة ما يرويه لعله يسنده، ويعرف حال الواسطة بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم لأنه كان تابعياً.

وعن الحسن البصري رحمه الله: أن سمرة بن جندب وعمران بن حصين تذاكرا، فحدث سمرة بن جندب: أنه حفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سكتتين: سكتة إذا كبر، وسكتة إذا فرغ من قراءة (غير المغضوب عليهم ولا الضالين) فحفظ ذلك سمرة، وأنكر عليه عمران بن حصين، فكتبا في ذلك إلى أبي بن كعب ــ بالمدينة ــ فكان في كتابه إليهما: أن سمرة قد حفظ [٢].

= وقال الذهبي عن أسماء بن الحكم : قد وثق وماله سوى هذا الحديث. الميزان ٢٥٦/١ (٩٧٩).
قال **الحافظ ابن حجر** في *التقريب* ١٣٢ (٤٠٨) : صدوق.

[١] مقدمة الصحيح، باب النهي في الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحملها ١٣/١، أخرجه من طرق متعددة عن طاوس ومجاهد بن جبر الملكي، وكلاهما من الثقات الأثبات، انظر : *سير أعلام النبلاء* ٣٨/٥، *الكاشف* ٥١٢/١ (٢٤٦١) *تهذيب التهذيب* ٨/٥، *التقريب* ٣٦٣ (٣٠٠٩) *وسير أعلام النبلاء* ٤٤٩/٤، *الكاشف* ٢٤١/٢ (٥٢٨٩)، *تهذيب التهذيب* ٤٢/١٠، *التقريب* ٦٠٥ (٦٤٨١).

[٢] *سنن أبي داود*، كتاب الصلاة؛ باب السكتة عند الافتتاح ٤٩١/١ ، سنن الترمذي، أبواب الصلاة؛ باب ما جاء في السكتتين في الصلاة. وقال : حديث سمرة حسن. ٣٣٦/١، سنن ابن ماجه ، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب في سكتتي الإمام ٢٧٥/١. =

إن تثبت الصحابة رضي الله عنهم بطلب الشاهد أو اليمين ليس خوفا من الكذب، لأن جميع الصحابة ــ رضي الله عنهم ــ عدول بتعديل الله لهم [١]، وإنما خوفا من خطأ الذاكرة لا أكثر، هذا ولم يقتصر الصحابة ــ رضي الله عنهم ــ على التثبت في تحمل الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما تحروا فيه حال أدائه وروايته.

أخرج الإمام البخاري؛[٢] في كتاب العلم؛ باب من خص بالعلم قوما دون قوم كراهية أن لا يفهموا، وقال علي ــ رضي الله عنه ــ حدثوا الناس بما يعرفون، أتحبون أن يكذب الله ورسوله: حدثنا عبيد الله بن موسى، عن معروف بن خربوذ، عن أبي الطفيل، عن علي بذلك.

قال الحافظ الذهبي رحمه الله معقبا على هذا الحديث: فقد زجر الإمام علي عن رواية المنكر، وحث على التحديث بالمشهور، وهذا أصل كبير في الكف عن بث الأشياء الواهية والمنكرة من الأحاديث في الفضائل والعقائد والرقائق، ولا سبيل إلى معرفة هذا من هذا إلا بالإمعان في معرفة الرجال [٣].

= ولعل الإمام الترمذي حسن هذا الحديث ولم يصححه؛ للخلاف في سماع الحسن البصري من سمرة ، و هو الذي مال إليه الشيخ أحمد شاكر رحمه الله في تعليقه على هذا الحديث من سنن الترمذي ٣١/٢، والخلاف في سماعه مشهور؛ فذهب الإمام علي بن المديني، والبخاري، والترمذي، إلى أنه سمع منه مطلقاً ، وذهب آخرون إلى أنه لم يسمع منه قط، وذهب الإمام ابن معين: إلى أنه سمع منه حديث العقيقة. والحسن البصري رحمه الله ثقة إمام كبير الشأن رأس في العلم والعمل. انظر لما تقدم : *تهذيب الكمال* ٩٥/٦ (١٢١٦) *الكاشف* ٣٢٢/١ (١٠٢٢) مع الحاشية ، *تهذيب التهذيب* ٢٦٣/٢ (٤٨٨) ، *التقريب* ١٩٤ (١٢٢٧).

[١] انظر : *فتح الباري* ٢٢٥/١، وقد ذكر الإمام الحاكم نحو ما تقدم من تثبت الصحابة رضي الله عنهم في كتاب المدخل إلى كتاب الأكليل. انظر ص ٧٠ ، وكذا **الحافظ العلائي** في جامع التحصيل ص ٥٧ ــ ٥٩ .

[٢] *تذكرة الحافظ* ١٠/١ ــ ١١.

[٣] المصدر السابق ، وانظر *توجيه النظر* ٦٢/١.

وللحديث دلالة أخرى، وهي : أن على المحدث أن يراعي حال السامع فلا يحدثه إلا بما يعقله ويفهمه دفعا للضرر.

قال الحافظ الذهبي: قال شراح هذا الأثر: إنما قال الإمام علي ذلك، لأن الإنسان إذا سمع ما لا يفهمه، أو ما لا يتصور إمكانه، اعتقد استحالته جهلا، فلا يصدق بوجوده، فإذا أسند إلى الله تعالى أو رسوله عليه السلام لزم المحذور، ويكذب [١].

وأخرج مسلم في مقدمة صحيحه،[٢] عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: ما أنت بمحدث قوماً حديثاً لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة.

وفي توجيه النظر: وقد فهم من هذين الأثرين ــ علي وابن مسعود رضي الله عنهماــ أن المحدث يجب عليه أن يراعي حال من يحدثهم ، فإذا كان فيما ثبت عنده ما لا تصل إليه أفهامهم وجب عليه ترك تحديثهم به دفعاً للضرر، فليس كل حديث يجب نشره لجميع الناس كما يتوهمه الأغمار[٣].

ومما تقدم يتضح: أن التثبت في الرواية أمر يتعلق بالدين، وما يتعلق بالمهم فهو مهم، وإذا بلغ الصحابة رضوان الله عليهم هذا القدر من التثبت والتحري وهم عدول فكيف بمن بعدهم؟

من هذا وذلك انطلق المحدثون في التحري والتثبت، ودققوا في هذا الباب وفتشوا عن الرجال، وتكلموا فيهم ، ومن ذلك نشأ علم الجرح والتعديل.

---

[١] المصدر السابق ، وانظر *توجيه النظر* ٦٢/١ .

[٢] باب النهي عن الحديث بكل ما سمع ١٠/١ ورجال إسناد هذا الأثر ثقات سوى حرملة بن يحيى. قال عنه **الحافظ ابن حجر** في *التقريب* ص١٩٠ : صدوق. قلت : قرنه الإمام بأبي الطاهر أحمد بن عمرو بن عبد الله بن السرح. وهو ثقة. انظر : التقريب ص ١٠٦. والأثر إخراجه. **الخطيب البغدادي** في كتابه *الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع* ١٠٨/٢، **وابن عبد البر** في *جامع بيان العلم وفضله* ٢٣٩/١.

[٣] ٦٣/١.

ب ــ الدليل العقلي على حرصهم

لا يتصور من أي عاقل أن يهدر طاقته، أو يضيع إمكانيته، وثمرة جهده. ولا يتصور من أي أمة أن تضيع تراثها المنهجي العلمي والحضاري، ما دامت تحتضن عقولاً واعية وتذخر بعلماء أجلاء. لذا جرت العادة أن يقوم علماؤها بالحفاظ على تراثها بالطرق المناسبة والمنضبطة ما أمكنها، لأن تراث كل أمة يمثل كيانها وشخصيتها الذي تسعى إلى تحقيقه، وتدأب في الحفاظ عليه.

وإذا كان كذلك فهذه الأمة أولى الأمم بذلك، لأن دافع الحفاظ على تراثها جعله الله مطلبا دينياً ليتم لمنهجها السماوي حياته المتألقة حتى قيام الساعة، سواء عملت به الأمة أو تهاونت به، أو رفضته، نظراً للفرق بين الإسلام كمنهج، وبين المسلم الذي يطبق المنهج أو يتهاون فيه، لذا لو تهاون السلف في الرواية ــ التي هي السبب في التعريف بهذا المنهج وإظهاره بصورته الواضحة ــ دون عناية وتثبت وتمييز لما قام منهج الإسلام بأحكامه.

الفصل الثاني: موقف المحدثين في تصفية المرويات من شوائب الضعف

أ ــ عدم قبول الرواية بدون إسناد

لما كان التثبت في الرواية من الدين، وكان الإسناد هو الوسيلة لكشف أسماء الرواة ليتسنى معرفتهم، وتتبع أحوالهم وتمييزهم، كان الإسناد من الدين أيضاً.

قال الإمام عبد الله بن المبارك رحمه الله : الإسناد من الدين ، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء [١] وقد طالب المحدثون بالإسناد تحقيقاً لهذا الغرض.

---

[١] مقدمة صحيح مسلم ١٥/١ ، *مقدمة التمهيد* ٥٦/١ ، *شرح علل الترمذي* ص ٨٧، أدب *الإملاء والاستملاء* ص ٧، جامع التحصيل ص ٥٩.

قال الإمام محمد بن سيرين رحمه الله: لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة ــ بظهور البدع ــ قالوا : سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم ، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم. وقال أيضاً: إن هذا العلم دين ، فانظروا عمن تأخذون دينكم [١].

وقد وضح الإمام ابن سيرين رحمه الله: لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة ــ بظهور البدع ــ قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم.

قد وضح الإمام عبد الله بن المبارك وغيره من الأئمة موضوع الإسناد، فقال رحمه الله : مثل الذي يطلب أمر دينه بلا إسناد كمثل الذي يرتقي السطح بلا سلم[٢]. وقال أيضا : بيننا وبين القوم ــ يعني : أهل البدع ــ القوائم. يعني الإسناد [٣].

وقال الإمام سفيان الثوري رحمه الله : الإسناد سلاح المؤمن فإذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل؟ [٤].

وقال الإمام الأوزاعي رحمه الله : ما ذهاب العلم إلا ذهاب الإسناد [٥].

وقال الإمام شعبة بن الحجاج العتكي رحمه الله : كل حديث ليس فيه حدثنا وخبرنا، فهو خل وبقل [٦]. أي رخيص لا قيمة له ، لفقد إسناده. وقال أيضا: إنما يعلم صحة الحديث بصحة الإسناد [٧].

---

[١] مقدمة صحيح مسلم ١/١٤ ــ ١٥، *الضعفاء الكبير* **للعقيلي** ١/١٠، *أدب الإملاء والاستملاء* ص٥ ، جامع التحصيل ص٥٩.

[٢] *الكفاية* ٥٥٨، *أدب الإملاء والاستملاء* ١/٦ *بغية الملتمس* ٣٨، *شرح المواهب اللدنية* ٥/٣٩٣.

[٣] *مقدمة صحيح مسلم* ١/١٥، *جامع التحصيل* ص٦٠.

[٤] *كتاب المجروحين* ١/٢٧، *شرف أصحاب الحديث* ٤٢، *شرح علل الترمذي* ٨٨، *أدب الإملاء والاستملاء* ١/٨، *بغية الملتمس* ٣٨.

[٥] التمهيد ١/٥٧ ، *شرح علل الترمذي* ص ٨٨.

[٦] *المحدث الفاصل بين الراوي والواعي* ص ٥١٧، *أدب الإملاء والاستملاء* ص ٧، *جامع التحصيل* ٥٩.

[٧] التمهيد ١/٥٧ .

وقال الإمام أبو سعد السمعاني رحمه الله: وألفاظ رسول الله صلى الله عليه وسلم لابد لها من النقل ، ولا تعرف صحتها إلا بالإسناد الصحيح، والصحة في الإسناد لا تعرف إلا برواية الثقة عن الثقة، والعدل عن العدل [١].

قال الإمام الحاكم في معرفة علوم الحديث بعد ذكره قول عبد الله بن المبارك السالف الذكر : فلولا الإسناد وطلب هذه الطائفة له ، وكثرة مواظبتهم على حفظه لدرس منار الإسلام ، وتمكن أهل الإلحاد والبدع منه بوضع الأحاديث، وقلب الأسانيد، فإن الأخبار إذا تعرت عن وجود الإسناد فيها كانت بتراً [٢].

وقال الإمام الشاطبي رحمه الله: جعلوا الإسناد من الدين، ولا يعنون (حدثني فلان عن فلان) مجرد بل يريدون ذلك لما تضمنه من معرفة الرجال الذين يحدث عنهم، حتى لا يسند عن مجهول ولا مجروح ولا متهم، إلا عمن تحصل الثقة بروايته لأن روح المسألة أن يغلب على الظن من غير ريبة، أن ذلك الحديث قد قاله النبي صلى الله عليه وسلم، لنعتمد عليه في الشريعة ونسند إليه الأحكام[٣].

من هذا المنطلق طالب الإمام الزهري رحمه الله إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة أحد الضعفاء المتروكين أن يسند أحاديثه قائلاً: قاتلك الله يا أبا فروة: ما أجرأك على الله؟: لا تسند حديثك! تحدثنا أحاديث ليس لها خطم ولا أزمة [٤].

---

[١] *أدب الإملاء والاستملاء* ص ٤.

[٢] *معرفة علوم الحديث* ص٦ .

[٣] *الاعتصام* ٢٨٨/١ .

[٤] *معرفة علوم الحديث* ٦ ، *أدب الإملاء والاستملاء* ٥ ، جامع التحصيل ٥٩.

وفسر الإمام مطر الوراق رحمه الله تعالى (أو أثارة من علم) بأنه : إسناد الحديث [١].

لقد شدد المحدثون في طلب الإسناد، وحققوا ودققوا فيه وتتبعوا أحوال رجاله، وبذلوا في ذلك كل غال ورخيص فأصبحوا فرسان هذا الدين وسدنته.

قال الحافظ يزيد بن زريع رحمه الله : لك دين فرسان، وفرسان هذا الدين أصحاب الأسانيد [٢].

وقد غدا الإسناد خصيصة هذه الأمة، حيث لم يعهد في الأمم السابقة، إذ به شيد المحدثون منهجا علميا شامخا، بدءا بالاستقراء التام والنقد البصير، وانتهاء بالتمييز الدقيق بين الأشباه والنظائر من أحوال الرجال ومرويا تهم، إنه صرح علمي متألق، لم تطاوله أيدي النقاد، ولم تبلغه أنظار الحساد؛ قال إسحاق بن إبراهيم بن راهويه الحنظلي رحمه الله: كان عبد الله بن طاهر أمير خراسان إذا سألني عن حديث فذكرته له بلا إسناد، سألني عن إسناده ويقول: رواية الحديث بلا إسناد من عمل الزمني ــ أي المرضى ــ فإن إسناد الحديث كرامة من الله لأمة محمد صلى الله عليه وسلم [٣].

وقال أبو حاتم الرازي رحمه الله: لم يكن في أمة من الأمم منذ خلق الله آدم أمناء يحفظون آثار نبيهم، وأنساب سلفهم إلا في هذه الأمة [٤].

وقال الإمام محمد بن حاتم بن المظفر رحمه الله: إن الله قد أكرم هذه الأمة وشرفها وفضلها بالإسناد، وليس لأحد من الأمم كلها قديمها وحديثها

---

[١] المحدث الفاصل ٢١٠، المدخل إلى كتاب الأكليل ٨٢، شرف أصحاب الحديث ٣٩ ، شرح علل الترمذي ٩١.

[٢] *شرف أصحاب الحديث* ٤٤ ، *سير أعلام النبلاء* ٢٩٨/٨.

[٣] *أدب الإملاء والاستملاء*، *فتح المغيث* ٤/٣ ، *شرح المواهب* ٣٩٣/٥.

[٤] *تاريخ دمشق* ٣٠/٣٨، *شرف أصحاب الحديث* ٤٣، *فتح المغيث* ٤/٣ ، *شرح المواهب* ٣٩٤/٥.

إسناد، وإنما هي صحف في أيديهم، وقد خلطوا بكتبهم أخبارهم، وليس عندهم تمييز بين ما نزل من التوراة والإنجيل مما جاءهم به أنبياؤهم، وبين ما ألحقوه بكتبهم من الأخبار التي أخذوها عن غير الثقات[١].

وقال الحافظ أبو علي الجياني رحمه الله: بلغني أن الله تعالى خص هذه الأمة بثلاثة أشياء لم يعطها من قبلها من الأمم : الإسناد، والأنساب، والإعراب[٢].

وقال الإمام ابن حزم رحمه الله: نقل الثقة عن الثقة حتى يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم، مع الاتصال، يخبر كل واحد منهم باسم الذي أخبره ونسبه، وكلهم معروف الحال، والعين، والعدالة ، والزمان، والمكان؛ خص الله به المسلمين دون سائر أهل الملل كلها، وأبقاه عندهم غضا جديداً على قديم الدهور، يرحل في طلبه إلى الآفاق البعيدة من لا يحصى عددهم إلا خالقهم [٣] .

وقال شيخ الإسلام الإمام ابن تيميه رحمه الله: الإسناد من خصائص هذه الأمة، وهو من خصائص الإسلام، ثم هو في الإسلام من خصائص أهل السنة [٤] أهـ.

ب ــ وجوب التفتيش عن أحوال الرواة

تقدم وجه الضرورة للإسناد من أنه الوسيلة الوحيدة للبحث عن أحوال الرواة وتمييزهم ، فالبحث عن الرواة هو الهدف من الإسناد، وهذا الهدف هو المعول عليه في سد الذريعة نحو السنة، وتمييز الصالح للاحتجاج منها مما لا

---

[١] *شرف أصحاب الحديث* ٤٠، *فتح المغيث* ٣/ ٤ ، *شرح المواهب* ٣٩٣/٥ ــ ٣٩٤.

[٢] *تدريب الراوي* ٣٥٩، *شرح المواهب* ٣٩٥/٥.

[٣] *الفصل في الملل والأهواء والنحل* ٦٨/٢.

[٤] *منهاج السنة النبوية* ٣٧/٧.

يصلح، لذا فوجوب البحث عن الرواة هو المتعين تحقيقا لهذا الغرض الأسمى، وقد علل الإمام مسلم ذلك بعد أن ذكر أقوال العلماء في أحوال الرواة ونقدهم فقال: وفيما ذكرنا كفاية لمن تفهم وعقل مذهب القوم فيما قالوا في ذلك وبينوا، وإنما ألزموا أنفسهم الكشف عن معايب رواة الحديث، وناقلي الأخبار، وأفتوا بذلك حين سئلوا لما فيه من عظيم الخطر، إذ الأخبار في أمر الدين إنما تأتي بتحليل أو تحريم أو نهي، أو ترغيب أو ترهيب، فإذا كان الراوي ليس. بمعدن للصدق والأمانة ثم أقدم على الرواية عنه من عرفه ولم يبين ما فيه لغيره ممن جهل معرفته، كان آثما بفعله ذلك غاشا لعوام المسلمين[١].

وقال الإمام الترمذي رحمه الله: وقد عاب بعض من لا يفهم على أصحاب الحديث الكلام في الرجال، وقال وجدنا غير واحد من الأئمة من التابعين قد تكلموا في الرجال... وذكر جماعة منهم، ثم قال: إنهم تكلموا في الرجال وضعفوا، فما حملهم على ذلك عندنا والله أعلم إلا النصيحة للمسلمين، لا نظن أنهم أرادوا الطعن على الناس أو الغيبة، إنما أرادوا أن يبينوا ضعف هؤلاء لكي يعرفوا.

قال الحافظ ابن رجب الحنبلي- رحمه الله- موضحا قول الترمذي رحمه الله: مقصود الترمذي رحمه الله أن يبين أن الكلام في الجرح والتعديل جائز، قد أجمع عليه سلف الأمة وأئمتها، لما فيه من تمييز ما يجب قبوله من السنن مما لا يجوز قبوله، وقد ظن بعض من لا علم عنده، أن ذلك من باب الغيبة وليس كذلك، فإن ذكر عيب الرجل إذا كان فيه مصلحة ولو كانت خاصة كالقدح في شاهد الزور جائز بغير نزاع، فما كان فيه مصلحة عامة للمسلمين أولى [٢].

---

[١] *منهاج السنة النبوية* ٣٧/٧.

[٢] انظر: *شرح علل الترمذي* ص ٧٥ ــ ٧٧ .

قلت: إن المراد من حكم الجواز هنا هو الاستثناء من تحريم الغيبة حيث دل عليه السياق، أما أصل حكم البحث والكشف عن أحوال الرواة فواجب دفعاً للضرر.

قال الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم رحمه الله: لما لم نجد سبيلا إلى معرفة شيء من معاني كتاب الله ولا من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا من جهة النقل والرواية وجب أن نميز بين عدول الناقلة والرواة وثقاتهم، وأهل الحفظ والتثبت والإتقان منهم، وبين أهل الغفلة والوهم وسوء الحفظ والكذب واختراع الأحاديث الكاذبة، وحق علينا معرفتهم، ووجب الفحص والبحث عن أحوالهم[١].

وقال الإمام الخطيب البغدادي رحمه الله: أجمع أهل العلم على أنه لا يقبل إلا خبر العدل، كما أنه لا تقبل إلا شهادة العدل، ولما ثبت ذلك وجب متى لم تعرف عدالة المخبر والشاهد أن يسأل عنهما، أو يستخبر عن أحوالهما أهل المعرفة بهما إذ لا سبيل على العلم بما هم عليه إلا بالرجوع إلى قول من كان بهما عارفا في تزكيتهما، فدل على أنه لا بد منه [٢] أهـ.

وقال الحافظ السخاوي رحمه الله: أوجب الله الكشف والتبيين عند خبر الفاسق بقوله: ﴿ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ ﴾ [٣]. وقال النبي صلى الله عليه وسلم في الجرح: ((بئس أخو العشيرة))[٤] وفي التعديل: ((إن عبد الله رجل صالح)) [٥]. إلى غير ذلك من الأحاديث الصحيحة في الطرفين ــ في الجرح

---

[١] مقدمة *الجرح والتعديل* ١/٥ .

[٢] *الكفاية في علم الرواية* ص ٥١ وانظر : *الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع* ٢/٢٠٠ م .

[٣] الحجرات: ٦.

[٤] أخرجه البخاري كتاب الأدب باب لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم فاحشا ولا متفاحشا. وفي الحديث قصة ١٠/٤٥٢ ومسلم كتاب البر والصلة باب مداراة من يتقي فحشه. وفي الحديث قصة ٤/٢٠٠٢م .

[٥] أخرجه البخاري كتاب فضائل الصحابة باب مناقب عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ٧/٢٨٩ ومسلم ، كتاب فضائل الصحابة باب من فضائل عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ٤/١٩٢٧م .

والتعديل ــ ولذا استثنوا هذا من الغيبة المحرمة وأجمع المسلمون على جوازه، بل عد من الواجبات للحاجة إليه، وممن صرح بذلك النووي[١] والعز بن عبد السلام، ولفظه في قواعده:

القدح في الرواة واجب، لما فيه من إثبات الشرع، ولما على الناس في ترك ذلك من الضرر في التحريم والتحليل وغيرهما من الأحكام، وكذلك كل خبر يجوز الشرع الاعتماد عليه والرجوع إليه، وجرح الشهود واجب عند الحكام عند المصلحة لحفظ الحقوق من الدماء والأموال والأعراض والأبضاع والأنساب وسائر الحقوق[٢].

وقال الحافظ ابن حجر في مقدمة اللسان [٣]: أقام الله طائفة كثيرة من هذه الأمة للذب عن نبيه عليه الصلاة والسلام، فتكلموا في الرواة على قصد النصيحة، ولم يعد ذلك في الغيبة المذمومة، بل كان واجبا عليهم وجوب كفاية.

وذكر عبد الله بن المبارك رجلا فقال : يكذب . فقال له رجل : يا أبا عبد الرحمن تغتاب؟ قال: اسكت. إذا لم نبين ، كيف يعرف الحق من الباطل.

وقال محمد بن بندار السباك الجرجاني: قلت لأحمد بن حنبل إنه ليشتد علي أن أقول: فلان ضعيف، فلان كذاب. فقال أحمد: إذا سكت أنت ، وسكت أنا ، فمتى يعرف الجاهل الصحيح من السقيم ؟

وقال الإمام أحمد في رواية الحسن بن علي الإسكافي: لو ترك الناس هذا، لم يعرف الصحيح من غيره[٤].

---

[١] جاء كلام الإمام **النووي** في ذلك في *كتاب الأذكار* ص ٣٠٣ في سياق ذكره الأسباب المبيحة للغيبة حيث ذكر ثلاثة أسباب ثم قال : والرابع تحذير المسلمين من الشر ونصيحتهم وذلك من وجوه: منها: جرح المجروحين من الرواة للحديث والشهود، وذلك جائز بإجماع المسلمين بل واجب للحاجة إليه أهـ.

[٢] *فتح المغيث* ٣/ ٣٥٠ .

[٣] ١/١٢ .

[٤] *شرح علل الترمذي* ص ص: ٧٧ ــ ٧٨ .

ج ــ ضرورة الرواية عن الثقات

انطلاقا من العقيدة، وتحقيقا لأهداف الشريعة حض المحدثون على الرواية عن الثقات. قال عقبة بن عامر رضي الله عنه لبنيه: لا تقبلوا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا عن ثقة [١].

وقال سعد بن إبراهيم الزهري رحمه الله: كان يقال : خذوا الحديث من الثقات.

وفي رواية عنه: لا يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا الثقات [٢].

وقال القاسم بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما وقد عيب عليه أن يسأل عن أمر ليس عنده فيه علم ، فقال : أعظم من ذلك والله عند الله، وعند من عقل عن الله أن أقول بغير علم، أو أخبر عن غير ثقة [٣].

وقال سليمان بن موصى : قلت لطاوس إن فلانا حدثني بكذا وكذا. فقال: إن كان صاحبك ملياً فخذ عنه [٤] يعني ثقة.

وقال الإمام شعبة : اكتبوا المشهور عن المشهور [٥]. يعني المشهور من الحديث بالصحة عن المشهور بالعدالة والضبط.

وقال الإمام الشافعي رحمه الله : كان ابن سيرين وإبراهيم النخعي وطاوس وغير واحد من التابعين يذهبون إلى ألا يقبلوا الحديث إلا عن ثقة، يعرف ما يروي ويحفظ، وما رأيت أحدا من أهل الحديث يخالف هذا المذهب[٦].

---

[١] *الكفاية* ص ١٦١ .

[٢] *الكفاية* ص ٤٩، *الجامع لأخلاق الراوي* ١٣٠/١، *التمهيد* ٥٨/١ *مقدمة مسلم* ١٦/١ ، *الضعفاء الكبيرة* ١٢/١.

[٣] *الكامل* **لابن عدي** ١٥٠/٠١ ، *مقدمة مسلم* ١٦/١ ، *الكفاية* ص ٤٩ .

[٤] *مقدمة مسلم* ١٥/١ ، *الكفاية* ص ١٦١ ، *الضعفاء الكبير* ١٢/١.

[٥] *الجامع* ١٢٦/١ .

[٦] *مقدمة التمهيد* ٣٩/١ .

وقال الإمام مسلم رحمه الله: إن الواجب على كل أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها وثقات الناقلين لها من المتهمين ألا يروي إلا ما عرف صحة مخارجه، والستارة في ناقليه، وأن يتقى ما كان منها عن أهل التهم والمعاندين من أهل البدع[١]. يريد من ذلك : أن لا يروي حديثا إلا عن ثقة.

وقال الإمام الخطيب البغدادي رحمه الله: ينبغي للراوي أن يعتمد في إملائه الرواية عن ثقات شيوخه، ولا يروي عن كذاب، ولا متظاهر ببدعة، ولا معروف بالفسق، بل تكون روايته عمن حسنت طريقته، وظهرت عدالته [٢].

الفصل الثالث: موقف المحدثين من الرواية عن الضعفاء

أ ــ تحذيرهم من الرواية عن الضعفاء

إن المحدثين أمروا بالأخذ عن الثقات، ولم يسكتوا عن الرواية عن الضعفاء، وإنما نهوا عنها، مهما تعددت أسباب الضعف.

قال الإمام مالك رحمه الله : لا يؤخذ العلم عن أربعة ويؤخذ ممن سوى ذلك، لا تأخذ عن سفيه معلن بالسفه وإن كان أروى الناس، ولا تأخذ عن كذاب يكذب في أحاديث الناس إذا جرب ذلك عليه، وإن كان لا يتهم أن يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، ولا من شيخ له فضل وعبادة إن كان لا يعرف ما يحدث[٣].

وقال الإمام عبد الله بن المبارك رحمه الله: يكتب الحديث إلا عن أربعة: غلاط لا يرجع، وكذاب، وصاحب بدعة وهوى يدعو إلى بدعته، ورجل لا يحفظ فيحدث من حفظه[٤].

---

[١] *مقدمة مسلم* ٩/١.

[٢] *الجامع* ٨٩/٢.

[٣] *مقدمة صحيح مسلم* ١٦/١، مقدمة *إكمال المعلم* ص ١٢٤، *الكامل في الضعفاء* ١٦٢/١ ــ مقدمة *الجرح والتعديل* ٣٢/٢، *الكفاية* ص١٤٤، الجامع ١٣٩/١، *الضعفاء الكبير* ١٣/١.

[٤] *الكفاية* ١٧٤.

قيل لشعبة رحمه الله: من الذي يترك حديثه؟ فقال إذا روى عن المعروفين بما لا يعرفه المعروفون فأكثر طرح حديثه، وإذا تمادى في غلط مجمع عليه، ولم يتهم نفسه عند اجتماعهم على خلافه [١].

وقال الإمام شعبة رحمه الله: لا يجيئك الحديث الشاذ إلا من الرجل الشاذ[٢].

وقال الإمام عبد الله بن المبارك وأحمد والحميدي وغيرهم رحمهم الله: من غلط في حديث فبين له فأصر على روايته سقطت رواياته.

قال الإمام النووي رحمه الله: وهذا صحيح إن أصر عناداً [٣].

وسئل الإمام أحمد رحمه الله: عمن يكتب العلم؟ فقال : عن الناس كلهم إلا عن ثلاثة: صاحب هوى يدعو إليه ، أو كذاب، فإنه لا يكتب عنه قليل ولا كثير، أو عن رجل يغلط فيرد عليه فلا يقبل [٤].

وقال الخطيب البغدادي رحمه الله: من ثبت فسقه وظهر كذبه فلا تصح الرواية عنه، وأما من كان معروفا بالصدق في حديثه والأمانة في نفسه، وله رأي يذهب إليه ــ بدعة أو هوى ــ فالرواية عن غيره من أهل المذاهب القويمة والاعتقادات السليمة أولى، وإن روى عنه جاز ذلك ــ لشهرته بالصدق والأمانة ــ وحكم من صح اعتقاده وثبت صدقه إلا أنه يهم في حديثه هذا الحكم أيضاً[٥].

وقال القاضي عياض رحمه الله في معرض وصيته لطالب الحديث: ولا يعتمد الأخذ عن أهل الجاه والظهور تملقاً بهم ليصل بذلك إلى دنياهم، ويتوسل

---

[١] *الكفاية* ص ١٧٣ ، *فتح المغيث* ١/٣٥٦ ــ ٣٥٧ .

[٢] المصدران السابقان.

[٣] انظر : *التقريب مع شرحه التدريب* ٢٢٧ ــ ٢٢٨ .

[٤] *الكفاية* ١٧٥.

[٥] *الجامع* ٢/٩٠ .

بهم إلى من فوقهم، ويكون أخذه عن أهل الثقة بما ينقلون والمعرفة به ، والضبط له ، فإن وجد من اجتمعت فيه هذه الخصال من الدين والعلم فليجتنب من لا دين له فإن أخذه عنه عناء، إذ لا يوثق بما عنده، ولا يحتج به لا لنفسه ولا لغيره، وكذلك يتجنب من لا ضبط عنده، ومن عرف بكثرة الوهم، وسوء الحفظ، فإنه من النمط الأول [١].

وقال الإمام النووي رحمه الله : لا تقبل رواية من عرف بالتساهل في سماعه، كمن لا يبالي بالنوم في السماع، أو يحدث لا من أصل مصحح، أو عرف بالتلقين في الحديث، أو كثرة السهو في روايته إذا لم يحدث من كتابه، أو كثرة الشواذ والمناكير في حديثه [٢].

وقال الإمام عبد الرحمن بن مهدي رحمه الله: لا ينبغي للرجل أن يشغل نفسه في كتابه أحاديث الضعاف، فإن أقل ما فيه أن يفوته بقدر ما يكتب من حديث أهل الضعف يفوته من حديث الثقات[٣]. والنصوص في ذلك كثيرة.

ب ــ عيبهم الرواية عن الضعفاء

لقد عابها المحدثون على كل عالم حتى ولو كان ممن زاد فضله واشتهر، والأمثلة على ذلك كثيرة منها:

١ــ في تاريخ بغداد [٤]، ترجمة الإمام محمد بن يحيى الذهلي النيسابوري، شيخ الإمام البخاري رحمه الله.

حكى الخطيب البغدادي قول محمد بن داود المصيصي قال : كنا عند أحمد بن حنبل وهم يذكرون الحديث، فذكر محمد بن يحي النيسابوري حديثا فيه

---

[١] *الإلماع* ص ٥٨.

[٢] انظر : *التقريب بشرحه التدريب* ٢٢٧ ــ ٢٢٨ .

[٣] *الكفاية* ص ١٦٢ .

[٤] ٤١٦/٣ .

ضعف. فقال أحمد بن حنبل : لا تذكر مثل هذا الحديث. فكأن محمد بن يحيى دخله خجلة، فقال له أحمد: إنما قلت هذا إجلالاً لك يا أبا عبد الله.

فعاب الإمام أحمد رواية الضعيف من الإمام الذهلي مع إمامته وشهرته، وإن كان من المحتمل أن الضعف ليس من جهة شيخ الذهلي، وإنما من جهة شيخ شيخه.

٢ــ في تاريخ بغداد [١]، ترجمة محمد بن أحمد البوراني، قال عنه الدار قطني: لا بأس به ، ولكنه يحدث عن شيوخ ضعفاء.

٣ــ في تاريخ بغداد [٢]، ترجمة الإمام محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب قال الإمام أحمد: كان ابن أبي ذئب ثقة صدوقاً أفضل من مالك بن أنس، إلا أن مالكا أشد تنقية للرجال منه ، ابن أبي ذئب لا يبالي عمن يحدث. يعني يحدث عن الثقات والضعفاء على إمامته وفضله، وإن كان يرويها للاعتبار.

٤ ــ في سير أعلام النبلاء [٣]، ترجمة آدم بن إياس. قال ابن معين ثقة، ربما حدث عن قوم ضعفاء.

٥ــ في تهذيب التهذيب [٤]، ترجمة بقية بن الوليد الكلاعي الحمصي المدلس قال عبد الله بن المبارك: كان صدوقاً، لكنه كان يكتب عمن أقبل وأدبر.

وقال أبو زرعة الرازي: ماله عيب إلا كثرة روايته عن المجهولين. وقال العقيلي: صدوق اللهجة إلا أنه يأخذ عمن أقبل وأدبر فليس بشيء.

وقال ابن معين : صالح لا بأس به إلا أنه يروي عن ضعفاء، ويكتب من حديثه الرقاق.

---

(١) ٢٩٥/١ .

(٢) ٢٩٨/٢ .

(٣) ١٩٦/١٣.

(٤) ٤٧٤/١ .

٦ــ وفي تهذيب التهذيب [١]، ترجمة بكر بن خنيس الكوفي. قال ابن معين: صالح لا بأس به ، إلا أنه يروي عن ضعفاء، ويكتب من حديثه الرقاق.

٧ ــ وفي تهذيب التهذيب [٢]، ترجمة سليمان بن عبد الرحمن بن عيسى بن ميمون الدمشقي الخولاني. قال أبو حاتم : سليمان صدوق مستقيم الحديث، ولكنه أروى الناس عن الضعفاء والمجهولين.

وقال ابن معين : ثقة إذا روى عن المعروفين.

وقال صالح بن محمد البغدادي لا بأس به ، ولكنه يحدث عن الضعفاء.

وقال الدار قطني: ثقة، فقال له الحاكم: أليس عنده مناكير ؟ قال : حدث عن قوم ضعفاء، وأما هو فثقة.

ج ــ انتخابهم الروايات، الصالحة للرواية بعد سماع الصالح وغيره

إن الطريق المتعين لتمييز الراوي الضعيف من الثقة، التعرف على حاله عن قرب ليتسنا الحكم عليه بحجة ثابتة، حرصا على السنة فعدالة الراوي لا تعرف إلا بعد تتبع أحواله، ومن ثم تنصيص علماء معتبرين عليها، أو شهرته بها.

قال الإمام أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله: عدالة الراوي تارة تثبت بتنصيص معدلين على عدالته، وتارة تثبت بالاستفاضة، فمن اشتهرت عدالته بين أهل النقل، أو نحوهم من أهل العلم، وشاع الثناء عليه بالثقة والأمانة استغنى. فيه بذلك عن بينة شاهدة بعدالته تنصيصا، وإنما يسأل عن عدالة من خفي أمره[٣].

---

(١) ٤٨١/١ .

(٢) ٢٠٧/٤ .

(٣) *علوم الحديث* ٩٥ ، وانظر : *التبصرة والتذكرة* ٢٩٦/١، *المقنع* ٢٤٥/١، *الشذا الفياح* ٢٣٥/١، فتح المغيث ٢٧٢/١، التدريب ١٩٨.

وذكر الإمام الخطيب البغدادي رحمه الله عدد من الأئمة المشهورين ثم قال : ومن جرى مجراهم في نباهة الذكر، واستقامة الأمر، والاشتهار بالصدق والبصيرة والفهم، لا يسأل عن عدالتهم، وإنما يسأل عن عدالة من كان في عداد المجهولين، أو أشكل أمره على الطالبين[١].

كما لا يعرف ضبط الراوي إلا بموافقة الثقات المتقنين، وذلك يقتضي السماع والكتابة عنه، ثم عرض رواياته ومقارنتها بروايات الحفاظ الثقات الأثبات بعد استقرائها، ليتضح بعد ذلك مدى ضبطه وتثبته.

قال الإمام أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله: يعرف كون الراوي ضابطا؛ بأن تعتبر ــ نقارن ونعارض ــ رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم، أو موافقة لها في الأغلب، والمخالفة نادرة، عرفنا حينئذ كونه ضابطاً ثبتاً، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم، عرفنا اختلال ضبطه، ولم نحتج بحديثه [٢].

فالسماع والكتابة، ثم السير والتتبع بروايته، ثم عرضها ومقارنتها بروايات الحفاظ الثقات هو الطريق المتعين لتمييز الرواة الضعفاء ممن فوقهم، والروايات الصالحة للاحتجاج من غيرها.

وهذا المنهج أصل ثابت عند المحدثين، ونماذجه منتشرة في كتب الجرح والتعديل، وقد خصه الإمام مسلم رحمه الله بالتدوين في كتابه التمييز.

من هذا المنطلق سمع المحدثون من الضعفاء، وكتبوا عنهم، ليتسنى لهم بعد ذلك الرواية عنهم لما هو صالح للاحتجاج بانتخابهم له بعد تمييزه. فالسماع والكتابة غير الرواية؛ قال الحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه بالله: فرق بين كتابة

---

[١] الكفاية باب في المحدث المشهور بالعدالة والثقة والأمانة ١٤٧ .

[٢] علوم الحيدث ٩٥ . وانظر : *التبصرة والتذكرة* ٢٩٩/١، *المقنع* ٢٤٨/١، *الشذا الفياح* ٢٣٦/١ ، *فتح المغيث* ٢٧٩/١، *التدريب* ٢٠١ .

حديث ضعيف وروايته، فإن الأئمة كتبوا أحاديث الضعفاء ولم يرووها، قال يحيى بن معين رحمه الله: كتبنا عن الكذابين، وسجرنا به التنور، وأخرجنا به خبزا نضيجا[١].

وقال الإمام الخطيب البغدادي رحمه الله : إن البغداديين أرغب الناس في طلب الحديث، وأشدهم حرصا عليه، وأكثرهم كتبا له، وليس يعيب طالب الحديث أن يكتب عن الضعفاء والمطعون فيهم، فإن الحفاظ ما زالوا يكتبون الروايات الضعيفة، والأحاديث المقلوبة، والأسانيد المر لينقروا ــ ليفتشوا ــ عن واضعيها، ويبينوا حال من أخطأ، وأهل بغداد موصوفون بحسن المعرفة والتثبت في الحديث وآدابه، وشدة الورع في روايته [٢].

فكلام الخطيب البغدادي رحمه الله واضح في الفصل بين الكتابة والرواية؛ فالكتابة قد تكون لأسباب، منها: معرفة مستوى الرواية من حيث الصحة والضعف. ثم البحث عن أسباب الضعف، أو الخطأ، ومن ثم انتخاب ما يصلح منها للرواية مما لا يصلح، في ضوء القواعد العلمية، ونور الورع.

لذا جرت عادة كثير من المحدثين الكتابة عن كل شيخ، ثم تمييز روايات الشيوخ وانتخاب ما هو صالح للرواية، وإهمال ما سوى ذلك. قال الإمام يحيى بن معين رحمه الله: من لم يكن سمحاً في الحديث كان كذابا. قيل له: كيف يكون سمحاً ؟ قال: إذا شك في حديث طرحه[٣].

لذا فالانتخاب متعين، لأنه إذا لم ينتخب كثرت منه رواية الضعيف والمنكر، مما قد يؤدي إلى أن يتهم بالكذب، قال الإمام أبو حاتم الرازي رحمه الله: إذا كتبت فقمش وإذا حدثت ففتش[٤]. والقمش: جمع الشيء من هاهنا وهاهنا، وإن كان دونا[٥].

---

(١) *شرح علل الترمذي* ١١١.

(٢) *سير أعلام النبلاء* ٨٦/١١ ــ ٨٧ .

(٣) *التبصرة والتذكرة* **للحافظ العراقي** ٢٣٢/٢.

(٤) انظر *القاموس المحيط* ٢٨٥/٢.

(٥) *شرح علل الترمذي* ١١١.

قال الحافظ العراقي رحمه الله: وكأنه ــ أبو حاتم ــ أراد كتب الفائدة ممن سمعها، ولا تؤخر ذلك حتى تنظر فيمن حدثك، أهو أهل أن يؤخذ عنه أولا؟ فربما مات بموت أو سفره، أو سفرك، فإذا كان وقت الراوية عنه أو وقت العمل بذلك ففتش حينئذ[١] أهـ.

وقال يحيى بن صاعد رحمه الله: قال إبراهيم بن أورمة الأصفهاني: أكتب عن كل إنسان، فإذا حدثت فأنت بالخيار.

وقال الإمام عبد الله بن المبارك رحمه الله: حملت عن أربعة آلاف شيخ ورويت عن ألف[٢].

وقال أحمد بن الفرات الرازي رحمه الله: كتبت عن ألف وسبعمائة وخمسين رجلا أدخلت في تصنيفي ثلاثمائة وعشرة، وعطلت سائر ذلك[٣].

وقال الإمام أحمد رحمه الله عن مسنده: جمعته وانتخبته من سبعمائة ألف حديث وخمسين ألف حديث [٤].

وقال الإمام البخاري عن صحيحه: أخرجته من نحو ستمائة ألف حديث[٥].

وقال الإمام أبو داود رحمه الله عن سننه: كتبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسمائة ألف حديث، انتخبت منها ما ضمنته، وجمعت في كتابي

---

[١] *التبصرة والتذكرة* ٢٣٢/٢، *فتح المغيث* ٣٢٧/٢.

[٢] *فتح المغيث* ٨٢٣/٢.

[٣] *تهذيب التهذيب* ٦٦/١ .

[٤] *تهذيب التهذيب* ٣٢٩/١ .

[٥] مقدمة *فتح الباري* ص ٤٨٩ .

هذا أربعة آلاف حديث وثمانمائة حديث من الصحيح، أو ما يشابهه، أو ما يقاربه [١].

وعلى هذا النهج يحمل كل كتاب صنف في السنة حيث يصنفه صاحبه مستخلصا إياه ومنتخبا من جميع ما يحفظه من السنة في الغالب. فالسماع والكتابة تقضيهما ضرورة التمييز بين الرواة والروايات، والانتخاب بعد ذلك، تقتضيه ضرورة سلامة السنة مما لا يصلح للحجية.

د ــ إعلامهم عن الرواية الضعيفة بصيغة أداء تناسبها

خص المحدثون الضعيف بصيغة أداء تناسبه تعريفا به ، عرفت لديهم بصيغة التمرين، أو صيغة التضعيف. كي لا يشتبه على السامع أو القارئ أمره، وذلك لمن أراد روايته بدون إسناد، لأن ذكر الإسناد عندهم براءة من العهدة، لذا من أراد حذف الإسناد فلا يبرأ من العهدة حتى يصدره بصيغة التمريض أو التضعيف وهي مثل: ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم، أو بلغنا، أو جاء ، أو نقل ، أو روي ، أو يروى ، ونحو ذلك.

قال الإمام النووي رحمه الله: إذا أردت رواية الضعيف بغير إسناد فلا تقل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وما أشبهه من صيغ الجزم، بل قل روي كذا، أو بلغنا كذا، أو ورد كذا، أو جاء ، أو نقل وما أشبهه، وكذا ما تشك في صحته[٢]

الباب الثاني: الاعتذار عن المحدثين وغيرهم في روايتهم عن الضعفاء

الفصل الأول: التعريف بالضعيف والموضوع

أ ــ تعريف الضعيف

عرفه الإمام أبو عمرو بن الصلاح : بأنه ما لم تجتمع فيه صفات الصحة ولا صفات الحسن [٣]. وعرفه الحافظ العراقي بأنه ما لم تجتمع فيه صفات

---

[١] *تاريخ بغداد* ١٠١/١٣ ، *سير أعلام النبلاء* ٥٦٥/١٢.

[٢] انظر *التقريب بشرحه التدريب* ١٩٥ ــ ٩٦ ، *وفتح المغيث* ٢٨٧/١.

[٣] انظر *علوم الحديث* ص ٣٧ ، *التقريب بشرحه التدريب* ١٠٥.

الحسن. وحجته أن الصحيح أخص من الحسن، فإذا انتفى الأعم انتفى الأخص من باب أولى [١]. يعني إذا انتفت صفات الحسن فانتفاء صفات الصحيح من باب أولى. وعرفه الحافظ ابن حجر بأنه ما لم تجتمع فيه صفات القبول[٢].

وغاية الأمر: أنه دون الحسن في الرتبة، وتتدرج درجاته في النزول حتى تصل إلى الموضوع.

ب ــ تعريف الموضوع

هو المختلق المكذوب ، أو الموضوع على رسول الله صلى الله عليه وسلم، سواء كان عمداً أو خطأ. ولا يخرج عند المحدثين عن هذا التعريف [٣]. وهو فرع من فروع الضعيف، لأن الضعف إما أن يكون ناشئاً عن الطعن في الراوي، أو فقد شرط الاتصال.

أما الأول: فإما أن يكون الطعن بكذب الراوي وهو الموضوع، وإن كان بسبب التهمة بالكذب فهو المتروك، وإن كان لفحش غلطه أو كثرة غفلته أو لظهور فسقه فهو المنكر، وإن كان بسبب وهمه فهو المعلل، وإن كان لمخالفته الثقات في معنى حكمي حيث لا مرجع فهو شاذ، وإن كانت المخالفة مع الضعف فهو أحد قسمي المنكر، وإن كانت المخالفة بالإدراج فهو المدرج، وإن كان بالتقديم والتأخير فهو المقلوب، وإن كان في الإبدال فيه مع التساوي في طرفي المبدل والمبدل منه دون ترجيح فهو المضطرب، وإن كانت في تغيير حروف مع بقاء صورة الخط، فإن كان التغيير بالنسبة إلى النقط فهو المصحف، وإن كان بالنسبة إلى الشكل فهو المحرف[٤].

---

[١] *التبصرة والتذكرة* ١١١/١ ــ ١١٢ ، *فتح المغيث* ٩٦/١ ــ ١٠٥، *توضيح الأفكار* ٢٤٦/١.

[٢] النكت على مقدمة ابن صلاح ٤٩٢/١.

[٣] انظر تدريب الراوي ص ١٧٨، فتح المغيث ٢٥٢/١ توضيح الأفكار ٦٨/١ ــ ٦٩، المقنع في علوم الحديث ٢٣٢/١ .

[٤] انظر *توجيه النظر* ٥٧٣/٢ *وعلوم الحديث* ص ٣٧ .

أما الثاني: فيدخل فيه الانقطاع الظاهر: (المعلق، المرسل، المنقطع، المعضل) والانقطاع الخفي (المدلس، المرسل الخفي) المعلق، والمنقطع حقيقة، والمنقطع حكما وهو المدلس، ويدخل أيضا المعضل، المرسل، وربما تصل أقسامه إلى أكثر من ذلك بكثير باعتبار ما يجتمع فيه من صفات فقد العدالة والضبط، وقد عد بعضهم أنواعه فبلغ بها إلى ٣٩ نوعا. وبلغ بها ابن حبان إلى (٤٩) نوعاً[١]. ومعهم من زاد أكثر من ذلك.

ج ــ درجة الضعيف المقصود بالنهي

تعرف درجة الضعيف الذي نهى عنه المحدثون بمعرفة درجات الحديث الضعيف بالمقارنة مع إشارة المحدثين إلى الدرجة المقصودة بذلك. ودرجات الحديث الضعيف تظهر في سياق كلام علماء الجرح والتعديل في الرجال كالتالي:

١- ضعيف منجبر بمتابع أو شاهد، وهو ما يقال في أحد رواته: لين الحديث أو فيه لين، وهو حديث من ثبتت عدالته ولكن فيه سوء حفظ، ونحو ذلك.

٢- ضعيف وسط، وهو ما يقال في أحد رواته شيخ، أو وسط ، أو ضعيف ، أو منكر الحديث، أو نحو ذلك.

٣- الشديد الضعف، وهو ما فيه متهم بالكذب ، أو فاحش الغلط، ويقال فيه : متروك.

٤- الموضوع[٢].

---

[١] *تدريب الراوي* ١٠٥ ، *فتح المغيث* ٩٦/١ ــ ١٠١، *توضيح الأفكار* ٢٤٣/١ ــ ٢٥٣.

[٢] انظر : *قواعد في علوم الحديث* ص ١٠٠.

وقد اتفق المحدثون على طرح رواية الوضاعين والمتهمين بالوضع وفاحشي الغلط، وقبلوا ما سوى ذلك من الضعيف في الفضائل، والترغيب والترهيب، ونحو ذلك مما سوى الأحكام، بشروط سيأتي بيانها عند ذكر أسباب الرواية عن الضعفاء.

وإليك الأدلة على ذلك:

قال معن بن عيسى: كان مالك يقول: لا تأخذ العلم من أربعة، وخذ مما سوى ذلك: لا تأخذ من سفيه معلن بالسفة وإن كان أروى الناس، ولا من كذاب يكذب في أحاديث الناس، وإن كان لا يتهم أن يكذب في أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، ولا من شيخ له فضل وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحدث به [١].

وقال الإمام عبد الله بن المبارك رحمه الله : يكتب الحديث إلا عن أربعة: غلاط لا يرجع ، وكذاب ، وصاحب بدعة ، وصاحب هوى يدعو إلى بدعته، ورجل لا يحفظ فيحدث من حفظه[٢].

وقال الإمام عبد الرحمن بن مهدي رحمه الله. لا يترك حديث رجل إلا رجلاً متهما بالكذب، أو رجلاً الغالب عليه الغلط[٣].

وسئل الإمام أحمد عمن يكتب العلم؟ فقال: عن الناس كلهم إلا عن ثلاثة صاحب هوى يدعو إليه، أو كذاب، فإنه لا يكتب عنه قليل ولا كثير، أو عن رجل يغلط فيرد عليه فلا يقبل[٤].

---

[١] *شرح علل الترمذي* ٢٦١، وسبق تخريج هذا القول في أكثر من مصدر في تحذير المحدثين من الرواية عن الضعفاء.

[٢] *الكفاية* ص ١٧٤، *شرح علل الترمذي* ص ١٢٢، مقدمة *لسان الميزان* ١/٢٤ .

[٣] المصادر السابقة *والضعفاء الكبير* ١/٨ .

[٤] *الكفاية* ص ١٧٤ ، *شرح علل الترمذي* ص ١٢٢.

وقال الإمام الترمذي رحمه الله: كل من روي عنه حديث ممن يتهم، أو يضعف لغفلته وكثرة خطئه، ولا يعرف ذلك الحديث إلا من حديثه فلا يحتج به [١] وقد حكي هذا عن أكثر أئمة الحديث [٢].

قلت: ذكر الإمام الترمذي المتهم بالكذب، وفاحش الغلط في سياق منع الاحتجاج به، وسكت عن الكذاب ليدل على طرحه من باب أولى، لأنه إذا انتفى المشكوك في كذبه فالصريح البين من باب أولى.

قال الإمام الخطيب البغدادي رحمه الله: يجب على المحدث أن لا يروي شيئا من الأخبار المصنوعة والأحاديث الباطلة الموضوعة، فمن فعل ذلك باء بالإثم المبين، ودخل في جملة الكذابين[٣].

فقد اتفقت أقوال الأئمة على تحريم رواية الكاذب، والمتهم بالكذب ورد رواية المبتدع الداعية إلى بدعته ــ وقيد الحافظ ذلك إذا كان ما يرويه مما يقوي بدعوته[٤]. ــ والمرتكب لفسق، كشرب الخمر مثلا، وأما ما سوى ذلك، فإن كان من الصحيح احتج به في الأحكام وغيرها، وإن كان من الضعيف احتج به فيما سوى الأحكام بشروط، ستأتي عند ذكر أسباب الرواية عن الضعفاء.

وفاحش الغلط من أهل الغفلة قد رد روايته كل من تقدم ذكره من الأئمة، وقد حكى ذلك الإمام الترمذي عن أكثر أئمة الحديث، وحكى عن بعضهم جواز كتابة أحاديثهم [٥]، حيث يكتب من أحاديثهم في الفضائل مما وافقوا الثقات فحسب، لأن كثير الغفلة قد يتيقظ أحيانا، ويوافق الثقات أحياناً، لذا يحتج من

---

[١] انظر : *علل الترمذي* بشرح **ابن رجب الحنبلي**.

[٢] انظر *شرح علل الترمذي* ص ١١٠.

[٣] *فتح المغيث* ٢٥٤/١ .

[٤] انظر مقدمة *لسان الميزان* ٢١/١، *تدريب الراوي* ص ٢١٧ ، *فتح المغيث* ٣٢٧/١ ــ ٣٣١.

[٥] انظر : *علل الترمذي* بشرح **ابن رجب الحنبلي**.

حديثه ما وافق الثقات فحسب لا مطلقا، وكلام الإمام الترمذي السابق يدل بمفهومه على ذلك، لأنه قيد المنع بما إذا انفرد.

والذي يؤكد ذلك قول الحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه الله: وإنما يروون في الترغيب والزهد والآداب أحاديث أهل الغفلة الذين لا يتهمون بالكذب، فأما أهل التهمة فيطرح حديثهم، كذا ذكر ابن أبي حاتم وغيره[١].

الفصل الثاني: نهوا عن الضعيف ، ولم يخرجوا عما نهوا عنه

أ ــ لماذا نهوا عن رواية الضعيف والموضوع

لما كان المحدثون هم المصدر لرواية السنة المطهرة كانوا محل الثقة في نظر العامة، فكل ما يرويه المحدث تتقبله العامة وتنشط للعمل به دون تمييز، لذا نهى المحدثون عن الرواية عن الوضاعين والضعفاء خشية وقع العامة في العمل بها، وفي ذلك خروج وانحراف عن حياض الشريعة ــ لعدم المعرفة وحسن النية ــ يتسبب به الراوي، علما أن المحذور من العمل بالموضوع أشد منه في الضعيف، لأن للضعيف أصلا يستأنس به ، أما الموضوع فكذب محض لا أصل له، والشريعة الغراء لا تقوم على غير أصول، ولا على أسس ضعيفة لا يعتمد على مثلها بمفردها.

ب ــ الدليل العقلي على التزامهم بما نهوا عنه

مما لا شك فيه أن كل إنسان اشتهر طوال عمره بالصدق والإخلاص في قوله وفعله، وأصالته العلمية، ودقة الورع في تصرفاته، وضرب المثل الأعلى في كل ذلك، وقضى حياته في تشييد منهج رصين منيع فإنه لا يقوم بعد ذلك بفتح ثغرة فيه تكون سببا في هدمه، تهدر جهده، ويخرج بذلك عن حياض الثقة به عند الناس.

---

[١] *شرح علل الترمذي* ص ١٠٢.

نعم قد يقوم بعمل يبدو فيه للناظر غير المتخصص من أول وهلة أنه يفتح ثغرة على ما يبني ويشيد، لكن العاقل لا يتسرع في مثل هذا الموقف وإنما يعتقد أنه لا بد من سبب ما دفع هذا العالم إلى مثل هذا العمل لمصلحة المنهج ذاته، معتبرا ذلك من البناء والصقل، أو سد الثغرات، وحفظ الطاقات والإمكانيات، ولا يتعجل بالنقد والاتهام؛ لأنه يستبعد ممن يملك عقلا لا خلل فيه أن يهدم ما بني، ويضيع جهده سدى.

هنا يظهر دور الناظر العاقل في تأنيه، حيث لا يجازف في إطلاق الحكم على المحدثين بأنهم نهوا عن الرواية عن الكذابين، وكتبوا عنهم، ونهوا عن الرواية عن الضعفاء ، ورووا عنهم، واحتجوا بأحاديثهم.

إن المحدثين وقفوا حراساً [١] أمناء لسنة النبي صلى الله عليه وسلم يميزون صحيحها من سقيمها، وفق منهج دقيق رصين محكم لم يسبقوا إليه قط، عرف بعلم الجرح والتعديل، انطلقوا فيه من شرطهم في الراوي العدالة والضبط. والعدالة في الراوي: أن يكون مسلما بالغا عاقلا سليما من أسباب الفسق وخوارم المروءة. والضبط في الراوي: أن يكون حافظاً لما يرويه، إن كان يروي من حفظه بحيث يمكنه استحضاره متى شاء، ضابطا لكتابه بما تقتضيه قواعد الكتابة والإملاء، وأن يحفظه من عبث العابثين كذلك [٢].

ووصولا إلى هذه الحقيقة المنشودة؛ رحلوا الرحلات الكثيرة والطويلة مهما توعرت الطرق وابتعدت البلدان؛ ليسمعوا من الرواة، ويرقبوا أحوالهم عن كثب، ثم ليحكموا على كل راو بعد الرحلة الطويلة في تتبع أحواله، فمنهم

---

[١] قال الإمام سفيان الثوري رحمه الله: الملائكة حراس المساء، وأصحاب الحديث حراس الأرض. انظر: شرف *أصحاب الحديث* ٤٤ *تنزيه الشريعة* ١٦/١. ويعني بذلك: أن الملائكة تحرس السماء من الشياطين، والمحدثون يحرسون الشريعة في الأرض من الكذابين.

[٢] انظر : *تدريب الراوي* ١٩٧ ــ ١٩٨، *فتح المغيث* ٢٨٩/١ ــ ٢٩٣ .

المتشدد في حكمه، ومنهم المتوسط المعتدل، وهم كثير ، ومنهم المتساهل، وهم قليل. ثم دونوا ذلك في كتب عرفت بعد ذلك بتاريخ الرجال ونحو ذلك أخذت صورا ومناهج موضوعية متعددة في التأليف. وتفرع عن ذلك علوم الحديث بأنواعها الكثيرة، دونت فيها الكتب الكثيرة نثراً، وشعراً ، وشرحا، واختصاراً.

والمكتبة الحديثية المطبوعة المعاصرة تشهد بطول باعهم في ذلك، فكيف بالمخطوطات المحفوظة في خزائن العالم؛ فضلا عما تلف بعامل الزمن، أو أتلف بسبب الحروب والفتن. كل ذلك صونا لحديث النبي صلى الله عليه وسلم من الدخيل، وحفظا على نصاعة صحته.

فكيف يتصور منهم بعد ذلك أن يناقضوا ذلك فيروون الكذب ويعتمدون الضعيف، مناقضين أنفسهم.

حكى الحافظ ابن حجر تكذيب أبي داود لمحمد بن زبالة ثم قال. لم يخرج له أبو داود شيئا، وكيف يخرج له وهو صرح بكذبه [1]. حاشاه وجميع أئمة الحديث أن يناقضوا أنفسهم. ولكن كيف نجد الكثير منهم يكتب عن الوضاعين ويروي عن الضعفاء؟ لابد ثمة أمر علمي سوغ لهم ذلك ، تحقيقاً لهدفهم السامي نحو السنة المطهرة.

ج ــ الدليل الفعلي على التزامهم بما نهوا عنه

يعتبر تحذير المحدثين من الرواية الضعيفة، وعيبهم إياها، وإعلامهم عنها بصيغة مناسبة تميزها، وانتخابهم الرواية الصالحة من غيرها كما تقدم في الفصل الثالث من الباب الأول ــ يعتبر دليلاً فعلياً على التزامهم بما نهوا عنه.

كما يعتبر تحذيرهم من الرواية الموضوعة والمتروكة أيضا دليلاً فعلياً على التزامهم بما نهوا عنه ،-غير أنهم بخصوص الرواية الموضوعة والمتروكة

---

[1] انظر : *تهذيب التهذيب* ١١٦/٩ .

لم يتوقفوا عند حد التحذير والنهي وإنما احتاطوا لسد ذريعة روايتها والعمل بها عن جهل ــ وحسن نية أو بسوء نيــة ــ ببــالغ الدقــة والاحتيــاط، فاتخــذوا الإجراءات التالية:

١ــ حصروا أسماء الكذابين والمتروكين والضعفاء في كتب مخصوصة، تعريفاً بهم، وإيضاحًا لأمرهم ، كي لا يشتبه أمرهم على أحد. ومن تلــك الكتب:

- الضعفاء الكبير، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هــ).
- الضعفاء الصغير، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري [١].
- الضعفاء والكذابون والمتروكون من أصحاب الحديث، للإمــام أبــي عثمان سعيد بن عمرو البرذعي (ت ٢٩٢هــ) [٢].
- الضعفاء والمتروكين للإمام أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هــ) [٣].
- الضعفاء الكبير ، للإمام محمد بن عمرو بن موسى العقيلي المكــي (ت٣٢٢هــ) [٤].
- معرفة المجروحين ، للإمام محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤هــ) [٥].
- الكامل في ضعفاء الرجال، للإمام عبد الله بن عدي الجر جــاني (ت ٣٦٥هــ) [٦].
- الضعفاء والمتــروكين ، للإمــام علــي بــن عمــر الــدار قطنــي (٣٨٥هــ)[٧].

---

[١] طبع *الضعفاء الكبير والصغير* في حلب ، بتحقيق محمود إبراهيم زايد.

[٢] طبع بتحقيق : سعدي الهاشمي.

[٣] طبع في حلب ، بتحقيق : محمود إبراهيم زايد.

[٤] طبع في بيروت ، دار الكتب العلمية.

[٥] طبع في الهند، وطبع في حلب بتحقيق : محمود إبراهيم زايد.

[٦] طبع في بيروت ، دار الفكر.

[٧] طبع في الرياض، مكتبة المعارف، بتحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر.

- ميزان الاعتدال في نقد الرجال [١]، والمغني في الضعفاء، وديوان الضعفاء والمتروكين ، الكتب الثلاثة للإمام محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي.(ت ٧٤٨هـ).
- الذيل على ميزان الاعتدال، للحافظ أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦هـ) [٢].
- لسان الميزان، للحفاظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) [٣].
- وغير هذه الكتب كثير.

٢ـ ذكروا الأسباب الحاملة والدافعة للكذابين على الكذب، والقرائن المشيرة إليهم، لاحتمال ظهور كذابين بعد عصرهم، ومن تلك الأسباب.

أ ـ حب المال وطلب الرزق بالكذب على النبي صلى الله عليه وسلم ، ومنهم أبو سعيد المدائني.

ب ـ التقرب إلى الخلفاء والأمراء، بوضع أحاديث توافق أفعالهم وآراءهم ، كغياث بن إبراهيم ، حيث وضع للمهدي في حديث (لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر)، فزاد فيه (أو جناح) ، وكان المهدي إذ ذلك يلعب بالحمام.

ج ـ الدعوة إلى البدعة كالزنادقة والرافضة. قال حماد بن سلمة: أخبرني شيخ من الرافضة؛ أنهم كانوا يجتمعون على وضع الأحاديث.

---

[١] أما *الميزان* منشرته دار إحياء الكتاب العربي بتحقيق علي محمد البجاوي، وأما *المغني* فحققه د. نور الدين عتر، وأما *ديوان الضعفاء* فحققته لجنة من العلماء بإشراف الناشر؛ دار القلم ؛ بيروت.

[٢] نشرته جامعة أم القرى.

[٣] طبع في الهند.

وعن عبد الله بن يزيد المقري: أن رجلاً من أهل البدع رجع عن بدعته فجعل يقول: انظروا هذا الحديث عمن تأخذونه، فإنا كنا إذا رأينا رأيا جعلناه حديثا [١].

٣ــ تتبعوا المتون الموضوعة والمتروكة من أفواه الوضاعين والمتروكين ودونوها في نسخ وكتب مخصوصة، وحفظوها سطرا وصدرا، تمييزا لها، وحفاظاً على الحديث النبوي من أن تختلط به، بحيث إذا عمد أحد الكذابين أن يغير أو يبدل بها كذبوه وفضحوه. رأي الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله يحيى بن معين رحمه الله بصنعاء يكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس، فإذا أطلع إليه إنسان كتمه، فقال له أحمد: تكتب صحيفة معمر عن أبان وتعلم أنها موضوعة؟ فلو قال لك قائل: أنت تتكلم في أبان ثم تكتب حديثه على الوجه؟؟؟

قال رحمه الله : يا أبا عبد الله أكتب هذه الصحيفة عن عبد الرزاق عن معمر على الوجه فأحفظها كلها وأعلم أنها موضوعة ، حتى لا يجيئ بعده إنسان فيجعل بدل أبان ثابتا، ويرويها عن معمر، عن ثابت، عن أنس، فأقول له : كذبت إنما هي عن معمر، عن أبان ، عن أنس ، لا عن ثابت.

وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه الله: خرج العقيلي من طريق أبي غسان قال: جاءني علي بن المديني فكتب عني ــ عن عبد السلام بن حرب أحاديث إسحاق بن أبي فروة. فقلت أي شيء تصنع بها؟ قال: أعرفها حتى لا تقلب.

وقال الإمام يحيى بن معين رحمه الله: كتبنا عن الكذابين، وسجرنا به التنور، وأخرجنا به خبزا نضيجا[٢].

---

[١] *فتح المغيث* ٢٥٧/١ ــ ٢٦٠، *تدريب الراوي* ص ١٨٦، وذكر الإمام **ابن الجوزي وابن عراق** هذه الأسباب وغيرها بإسهاب. انظر *الموضوعات* ٣٥/١ ــ ٤٧، *تنزيه الشريعة* ١١/١ــ١٦ .

[٢] *شرح علل الترمذي* ص ص: ١١٠ ــ ١١١.

ولهذا الغرض حصروا المتون الموضوعة، والمتروكة، والضعيفة، أحيانا في كتب مخصوصة، كشفا، وإعلاما، عن حقيقتها، كي تميز عن غيرها، ولا يغتر بها أحد، والكتب في ذلك كثيرة أذكر منها جملة:

- الموضوعات، للحافظ أبي سعيد النقاش محمد بن علي بن مهدي الأصبهاني الحنبلي (ت ٤١٤هـ).
- تذكرة الموضوعات[١]، لابن طاهر المقدسي: الحافظ أبو الفضل؛ محمد بن طاهر بن علي المقدسي، يعرف بابن القيسراني (ت ٥٠٧هـ).
- الأباطيل، للإمام الجوز قاني؛ أبو عبد الله الحسين بن إبراهيم بن حسين بن جعفر الهمداني (ت ٥٤٣هـ) [٢].
- الموضوعات، للإمام أبي الفرج بن الجوزي: عبد الرحمن بن على بن محمد بن عبيد الله بن عبد الله بن حمادي الحنبلي البغدادي (ت٥٩٧هـ)[٣].
- اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، للإمام جلال الدين السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر عمر بن خليل بن نصر (ت ٩٦٣هـ) [٤] .
- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة[٥]، للحافظ ابن عراق على ابن محمد بن علي بن عبد الرحمن ابن عراق الكناني (ت ٩٦٣هـ).
- تذكرة الموضوعات[٦]، للفتني ، محمد بن طاهر بن علي الصديقي (ت ٩٨٦هـ).

---

[١] طبع في الهند.
[٢] نشرته دار الصيعي للنشر ، الرياض.
[٣] نشرته المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.
[٤] نشرته المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة.
[٥] نشرته مكتبة القاهرة بتحقيق الغماري وعبد الوهاب عبد اللطيف.
[٦] طبع في المطبعة المنيرية ، القاهرة.

- الموضوعات الكبرى [١]، للإمام ملا علي القاري: علي بن محمد بن سلطان الهروي (ت١٠١٤هـ) ٩- الفوائد المجموعة للأحاديث الموضوعة[٢] ، للشوكاني : الإمام محمد بن عدي بن محمد بن عبد الله (ت ١١٧٣هـ).

٤ـ عينوا أهم المعاني والأبواب التي يغلب فيها وجود الموضوع والمتروك معلنين عنها، ومحذرين منها.

قال الخطيب البغدادي رحمه الله محذرا طالب الحديث الذي ينتخب على الشيوخ: ويترك المنتخب أيضا الاشتغال بأخبار الأوائل مثل كتاب المبتدأ[٣] ونحوه فإن الشغل بذلك غير نافع، وهو التوفر على ما هو أولى قاطع.

وحكى عن الإمام أحمد قوله: الاشتغال بهذه الأخبار القديمة يقطع عن العلم الذي فرض علينا طلبه.

وقوله أيضا: ثلاثة كتب ليس لها أصول: المغازي، والملاحم ، والتفسير.

قلت : المراد بالتفسير أخبار بني إسرائيل، وتعرف بالإسرائيليات.

وقال الخطيب البغدادي رحمه الله معقبا على قول الإمام أحمد رحمه الله. وهذا الكلام محمول على وجه، وهو أن المراد به كتب مخصوصة في هذه المعاني الثلاثة غير معتمد عليها، ولا موثوق بصحتها، لسوء أحوال مصنفيها، وعدم عدالة ناقليها، وزيادة القصاص فيها.

---

[١] نشرته دار القلم ، بيروت ، تحقيق محمد الصباغ.

[٢] نشرته مطبعة السنة المحمدية بتحقيق عبد الرحمن المعلمي.

[٣] كتاب *المبتدأ*، هو كتاب في التاريخ، ومؤلفه **إسحاق بن بشر بن محمد بن عبد الله بن سالم البخاري أبو حنيفة الهاشمي**. قال **الحافظ الذهبي** رحمه الله عن كتابه : حدث فيه ببلايا وموضوعات. *سير أعلام النبلاء* ٤٧٧/٩.

فأما كتب الملاحم فجميعها بهذه الصفة، وليس يصح في ذكر الملاحم المرتقبة والفتن المنتظرة غير أحاديث يسيرة اتصلت أسانيدها إلى الرسول صلى الله عليه وسلم من وجوه مرضية، وطرق واضحة جلية.

وأما الكتب المصنفة في تفسير القرآن الكريم، فمن أشهرها كتاب الكلبي، ومقاتل بن سليمان، قال الإمام أحمد رحمه الله في تفسير الكلبي: من أوله إلى آخره كذب. فقيل له : فيحل النظر فيه ؟ قال : لا.

وقال الخطيب أيضا: ولا أعلم في التفسير كتاباً مصنفاً سلم من علة فيه أو عري عن مطعن عليه، وأما المغازي فمن المشتهرين بتصنيفها، وصرف العناية إليها محمد بن إسحاق المطلبي، ومحمد بن عمر الواقدي، فأما ابن إسحاق فقد كان يأخذ عن أهل الكتاب أخبارهم ويضمنها كتبه، وروي عنه أيضاً أنه كان يدفع إلى شعراء وقته أخبار المغازي ويسألهم أن يقولوا فيها الأشعار ليلحقها بها.

وقال: وأما الواقدي فسوء ثناء المحدثين عليه مستفيض، وكلام أئمتهم فيه طويل عريض، وقال الإمام الشافعي رحمه الله كتب الواقدي كذب. فما روي من هذه الأشياء عمن اشتهر تصنيفه وعرف بجمعه وتأليفه هذا حكمه، فكيف بما يورده القصاص في مجالسهم، ويستميلون به قلوب العوام من زخارفهم؟.

إن النقل لمثل تلك العجائب من المنكرات، وذهاب الوقت في الشغل بأمثالها من أخسر التجارات، قال أيوب بن أبي تميمة السختياني رحمه الله : ما أفسد على الناس حديثهم إلا القصاص [١].

وكلام الخطيب رحمه الله مقيد بكتب مخصوصة كما ذكر ذلك، ولا يحمل على إطلاقه لأنه قد صح في التفسير والمغازي والملاحم الكثير ولله الحمد.

---

[١] *الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع* ١٦٢/٢ ــ ١٦٤. وانظر *منهاج السنة النبوية* ٤٣٥/٧.

كما لا يحمل ما ذكره في كتاب المغازي لابن إسحاق على إطلاقه؛ فإنه وإن فعل ما حكاه عنه الخطيب رحمه الله، غير أنه لم يخل كتابه من جملة وافرة من أخبار مغازي النبي صلى الله عليه وسلم وافقت ما صح مما تضمنته كتب السنة في ذلك.

وفي سياق تحذير المحدثين من المعاني والأبواب التي هي مظنة الموضوع والمتروك، يقول الحافظ الذهبي رحمه الله: يظهر على الإمام مالك إعراض عن التفسير لانقطاع أسانيد ذلك، فقلما روى عنه، وقد وقع لنا جزء لطيف من التفسير منقول عن مالك [١].

قلت: هذا الجزء مما صح من التفسير في الغالب، لأنه يبعد من مثل الإمام مالك أن يعرض عن رواية التفسير ثم يروي ما يعرض عنه، وإنما نهى العلماء عن تلك الكتب والأبواب من باب الأغلب، وإلا فلم يخلو الأمر من جملة صالحة.

وحكى الحافظ ابن حجر في مقدمة لسان الميزان[٢] كلام الإمام أحمد رحمه الله في ذلك حيث قال: ثلاثة كتب لا أصول لها: المغازي، والملاحم، والتفسير. ثم قال: قلت: ينبغي أن يضاف إليها الفضائل، فهذه أودية الأحاديث الضعيفة والموضوعة، إذ كانت العمدة في المغازي على مثل الواقدي، وفي التفسير على مثل مقاتل والكلبي، وفي الملاحم على الإسرائيليات، وأما الفضائل فلا يحصى كم وضع الرافضة من أهل البيت، وعارضهم جهلة أهل السنة بفضائل معاوية، بل وبفضائل الشيخين، وقد أغناهما الله وأعلى مرتبتهما عنها.

وقال شيخ الإسلام في الرد على البكري[٣]: جمهور مصنفي السير، والأخبار، وقصص الأنبياء، لا يميزون بين الصحيح والضعيف، والغث

---

[١] *سير أعلام النبلاء* ٩/٧.

[٢] *لسان الميزان* ٢٤/١.

[٣] انظر *الأجوبة الفاضلة* ، ص ص: ١١٣ ــ ١١٤ .

والسمين، كالثعلبي والواحدي، والمهدوي، والزمخشري، وعبد الجبار بن أحمد، وعلى بن عيسى الرماني، وأبي عبد الله الخطيب الرازي، وأبي نصر القشيري ــ ابن الشيخ أبي القاسم القشيري ــ وأبي الليث السمرقندي، وأبي عبد الرحمن السلمي، والكواشي الموصلي، وأمثالهم من المصنفين، في التفسير، فهؤلاء لا يعرفون الصحيح والضعيف ولا يميزون بينها، قولاً أو جملة، إما في الأصول أو التصوف والفقه، بما يوافقها من صحيح أو ضعيف، ويرد ما يخالفها من صحيح أو ضعيف .

٥ ــ حرموا رواية الموضوع من غير بيان لوضعه، كما حرموا العمل به.

قال الإمام أبو عمرو بن الصلاح: وأعلم أن الحديث الموضوع شر الأحاديث الضعيفه، ولا تحل روايته لأحد علم حاله في أي معنى كان إلا مقروناً ببيان وضعه [١].

وقال الإمام عمر بن علي الأنصاري المعروف بابن الملقن: لا تحل روايته مع العلم به في أي معنى إلا مقروناً ببيان وضعه[٢].

وقال الحافظ ابن حجر مستدلا لذلك: يدل على ذلك ما رواه مسلم في صحيحه[٣].

عن سمرة بن جندب رضي الله عنه: أن الرسول الله صلى الله عليه وسلم قال: من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين.

قال: وكفى بهذه الجملة وعيداً شديدًا في حق من روى الحديث فيظن أنه كذب، فضلاً عن أن يتحقق ذلك ولا يبينه، لأنه صلى الله عليه وسلم جعل

---

[١] *علوم الحديث* ٨٩، وانظر *التقريب بشرحه التدريب* ١٧٨. حيث قال الإمام **النووي** رحمه الله مثل قول الإمام **ابن الصلاح**.

[٢] *المقنع* ٢٣٢/١ .

[٣] *المقدمة* ، باب النهي في الحديث بكل ما سمع ١٠/١.

المحدث بذلك مشاركا لكاذبه في وصفه، وقال مسلم في مقدمة صحيحه: أعلم أن الواجب على كل أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها وثقات الناقلين لها من المتهمين؛ أن لا يروي إلا ما عرف صحة مخارجه والستارة في ناقليه، وأن يتقى منها ما كان عن أهل التهم والمعاندين من أهل البدع.

قال الحافظ: وكلامه موافق لما دل عليه الحديث المذكور[١].

وفي توضيح الأفكار[٢] علق الصنعاني على الحديث المذكور آنفا بقوله: وكفي بهذا الوعيد في حق من روى حديثاً يظن أنه كذب، فضلاً عن أن يروي ما يعلم كذبه ولا يبينه، لأنه صلى الله عليه وسلم جعل المحدث بذلك مشاركاً للكاذب في وصفه.

وقال الخطيب البغدادي رحمه الله: يجب على المحدث أن لا يروى شيئاً من الأخبار المصنوعة، والأحاديث الباطلة الموضوعة، فمن فعل ذلك باء بالإثم المبين، ودخل في جملة الكذابين[٣].

٦ــ خصته كتب علوم الحديث بالذكر على كثرتها، واعتبرته نوعا مستقلاً من أنواع علوم الحديث، وإن كان في الأصل نوعا من الضعيف، وذلك منهم غاية الدقة في سد الذريعة، وما زالت أقلام المحدثين تخط فيه كشفاً وتمييزاً حتى عصرنا الحاضر والحمد لله.

قيل لعبد الله بن المبارك: هذه الأحاديث الموضوعة؟ قال : تعيش لها الجهابذة[٤].

---

(١) *النكت* على مقدمة **ابن الصلاح** ٨٣٩/٢.

(٢) ٧٢/٢ .

(٣) *الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع* ٩٨/٢، وانظر : *فتح المغيث* ٢٥٤/١.

(٤) مقدمة *الجرح والتعديل* **لابن أبي حاتم** ٣/١، *الكفاية* ٥٣ ، وانظر : *تنزيه الشريعة* ١٦/١ ، *توجيه النظر* ٣٥٣/٢.

الفصل الثالث: رواية المحدثين عن بعض المتروكين والضعفاء، ومسوغات ذلك

أ ــ بين يدي المسوغات

مع تحريم المحدثين الرواية عن الكذابين ، وتحذيرهم ، وعيبهم الرواية عن المتروكين والضعفاء؛ إلا أن كثيرا منهم قد كتبوا عنهم بمسوغ علمي منهجي، وهو: مقارنتها بمرويات الثقات، وتمييزها، ثم رواية ما يصلح منها للحجية؛ هذا إلى جانب مسوغات أخرى أذكرها بعد قليل قال الإمام الترمذي رحمه الله: قد روى غير واحد من الأئمة عن الضعفاء، وبينوا أحوالهم [١].

وذكر الإمام أبو عبد الله الحاكم رحمه الله عددا من أئمة السلف ممن رووا عن الضعفاء ثم قال: وكذلك من بعدهم من أئمة المسلمين قرنا بعد قرن، وعصرا بعد عصر إلى عصرنا هذا، وللأئمة في ذلك غرض ظاهر، وهو: أن يعرفوا الحديث من أين مخرجه، والمتفرد به عدل أو مجروح [٢].

وقال الإمام ابن عبد البر رحمه الله: قد صح أن التابعين ، أو كثيراً منهم رووا عن الضعيف وغير الضعيف[٣].

وقال الحافظ العلائي رحمه الله: أطبق الرواة في كل عصر على الرواية عن الضعفاء، فتارة يبينون حال الضعيف عند الرواية، كما قال الشعبي: حدثني الحارث الأعور ماكان كذابا [٤].

ب ــ مسوغات الكتابة عن الوضاعين

١ــ للتعريف بها كي لا تقلب: بحيث لا تبدل أسانيدها الموضوعة بأسانيد صالحة:

---

[١] انظر: *العلل* بشرح **الحافظ ابن رجب الحنبلي** ١٠٣.

[٢] المدخل إلا كتاب *الإكليل* ٣١، وانظر : **شرح علل الترمذي** ١١٠.

[٣] حكاه عنه **الحافظ العلائي**. انظر : *جامع التحصيل* ٦٠.

[٤] *جامع التحصيل* ٦٠ وانظر لذلك أيضا ، ص ص: ٦٦ ، ٨٩ ، ٩٠.

قد يكتبون أحاديث الوضاعين كي تعرف وتتميز، وبذلك لا تبدل أسانيدها المشتملة على الكذابين بأسانيد صالحة، ولا ينكشف أمرها للعامة وغير المختصين.

قال شيخ الإسلام رحمه الله : عادة المحدثين يروون ما في الباب لأجل المعرفة بذلك، وإن كان لا يحتج من ذلك إلا ببعضه [١].

يريد بالبعض الذي يحتج به؛ الضعيف الذي تعددت طرقه.

وقال أبو يعلى الخليلي رحمه الله: ومن لا معرفة له إذا نظر إلى الضعاف الكذابين الذين وضعوا الأحاديث وجدها قريبة الإسناد، وظنها ما يعبأ به، وإن جماعة كذابين رووا عن أنس ولم يروه، كأبي هدبه ــ إبراهيم بن هدبه البصري ــ ودينار ــ وأبو مكيس ــ وموسى بن عبد الله الطويل، وخراش ــ وبن عبد الله ، وهؤلاء وأمثالهم لا يدخلهم الحفاظ في كتبهم، وإنما يكتبونه اعتبارا ليميزوه عن الصحيح [٢].

وقد يكتبون عن الوضاعين للتعرف بأمرهم: ففي تهذيب التهذيب [٣]، ترجمة على بن الحزور الكوفي.

قال الساجي: عنده مناكير : وقال يعقوب بن سفيان : لا يكتب حديثه، ولا يذكر إلا للمعرفة.

وفي تهذيب التهذيب [٤] ، ترجمة عيسى بن قرطاج الكوفي.

قال يعقوب بن سفيان : لا يذكر حديثه، ولا يكتب إلا للمعرفة.

---

[١] *منهاج السنة النبوية* ٥٢/٧ وانظر : ٣٧٢ و ٣٨٧.

[٢] *الإرشاد* ١٧٧/١. وانظر *المغني في الضعفاء* ٦٦/١ ، ٣٠٥/١ ، ٣٢٦ و ٣٣٤/٢، *المدخل إلى الصحيح* للإمام **أبي عبد الله الحاكم** ، ص ص: ١١٥ ــ ١٣٦ .

[٣] ٢٩٧/٧ .

[٤] ٢٢٧/٨ .

وفي تهذيب التهذيب[١]، ترجمة جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي الكوفي قال محمد بن رافع: رأيت أحمد بن حنبل في مجلس يزيد بن هارون ومعه كتاب زهير عن جابر الجعفي، فقلت : يا أبا عبد الله تنهوننا عن جابر وتكتبونه ؟ قال : لنعرفه.

وفي تهذيب التهذيب[٢]، ترجمة يحيى بن أبي أنيسة زيد ، وقيل : أسامة الغنوي.

ضعفه أبو حاتم وأبو زرعة والكبار، وقال يعقوب بن سفيان : ضعيف لا يكتب حديثه إلا للمعرفة.

وفي التمهيد[٣]، ذكر الإمام ابن عبد البر حديث بقية بن الوليد المدلس عن أبي العلاء، عن مجاهد ، عن ابن عباس رضي الله عنهما ثم قال: هذا حديث انفرد به بقية عن أبي العلاء، وهو إسناد فيه ضعف لا تقوم به حجة، ولكن ذكرناه ليعرف.

وقال الإمام ابن منده: بلغني أن أبا زرعة قال : أنا أحفظ ستمائة ألف حديث صحيح، وأربعة عشر ألف إسناد في التفسير والقراءات، وعشرة آلاف حديث مزورة. قيل له: ما بال المزورة تحفظ؟ قال: إذا مر بي منها حديث عرفته[٤].

٢ــ علي سبيل التعجب والإنكار: قال ابن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عن رواية الثقات عن رجل مما تقوي حديثه؟ قال: أي لعمري. قلت : محمد بن

---

[١] ٤٦/٢ ، وانظر *الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع* ١٩٢/٢.

[٢] ١٨٣/١١ ، *تقريب التهذيب*، ص ٦٨٢.

[٣] ٥٨/١ .

[٤] *شرح علل الترمذي*، ص ١٩٢.

السائب الكلبي روى الثوري عنه؟ قال: إنما ذلك إذا لم يتكلم فيه العلماء، وكان الكلبي يتكلم فيه. قلت فما معنى رواية الثوري عنه وهو غير ثقة عنده؟ قال: كان الثوري يذكر الرواية عن الكلبي على الإنكار والتعجب فيعلقون عن روايته عنه، ولم تكن روايته عن الكلبي قبوله [١] له. وفي تهذيب التهذيب [٢]، ترجمة طلحة بن عمرو بن عثمان الحضرمي المكي.

قال ابن حبان: كان يروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم، لا يحل كتب حديثه، ولا الرواية عنه، إلا على جهة التعجب.

وفي تهذيب التهذيب[٣]، ترجمة عامر بن صالح بن عبد الله بن عروة بن الزبير قال ابن حبان: كان يروي الموضوعات عن الثقات، لا يحل كتب حديثه إلا على جهة التعجب.

وفي تهذيب التهذيب [٤]، ترجمة عمارة بن جوين، أبو هارون العبدي البصري ، قال ابن حبان: كان يروي عن أبي سعيد ما ليس من حديثه، لا يحل كتب حديثه إلا على جهة التعجب.

٣ــ للقدح فيه: قد يكتبون، أو يروون عن كذاب أو متهم حديثاً على جهة القدح فيه، فكأن حديثه المكذوب علامة دالة علي كذب راويه، وذلك إعلام منهم، وكشف لهذا الكذاب بهذه الطريقة، لأن أهل زمانهم من المحدثين يعرفون حقيقة الأمر بمجرد رواية الإسناد.

---

[١] *شرح علل الترمذي* ص ١٠٩ *تهذيب التهذيب* ١٧٨/٩، *تقريب التهذيب* ص ٥٥٩.

[٢] *تقريب التذهيب* ص٣٤٢.

[٣] ٢٤/٥ ، *تقريب التهذيب* ص ٣٤٢.

[٤] ٤١٣/٧، *تقريب التهذيب* ص ٤٧٦.

ففي تهذيب التهذيب [١]، ترجمة محمد بن زياد اليشكري الطحان الكوفي.

قال ابن حبان: كان ممن يضع الحديث على الثقات، لا يحل ذكر حديثه في الكتب إلا على جهة القدح فيه.

وفي تهذيب التهذيب [٢]، ترجمة محمد بن سعيد بن حسان المصلوب الشامي قال ابن حبان : كان يضع الحديث، لا يحل ذكره إلا على وجه القدح فيه.

ج ــ مسوغات الرواية عن الضعفاء

٤ــ اختلاف المحدثين في جرح وتعديل الراوي: قد يكون الراوي عند محدث ضعيفا وعند آخر ثقة، لأن الحكم على الراوي بكونه ثقة أو ضعيفا أمر يتوقف على مدى إطلاع العالم على أحوال الراوي عن كثب، والعلماء يتفاوتون في ذلك لاختلاف الأوطان ، أو للتفاوت في المدة الزمنية التي صاحبوا فيها الراوي، لذا قد يطلع عالم على حال من الراوي لا يطلع عليه الأخر وهذا كثير، وقد يكون سبب الاختلاف في الراوي هو التفاوت العلمي بينهم كالاختلاف فيما يجرح وما لا يجرح فقد يجرح محدث راويا بما ليس بجارح عند آخر [٣] ، أو عند عامة المحدثين ، على جانب ذلك لذا كان منهم المتشدد، والمتوسط، والمتساهل في الجرح والتعديل.

وأيضاً قد يشترط أحدهم شرطًا لصحة الحديث لا يشترطه الآخر، قال شيخ الإسلام رحمه الله في معرض اعتذاره عن اختلاف العلماء في اجتهادهم الفقهي، وذكر لذلك سببين ثم قال:

---

[١] ١٧٠/٩، *تقريب التهذيب* ص ٥٥٨..

[٢] ١٨٤/٩ ، *تقريب التهذيب* ص ٥٦٠ .

[٣] انظر : لتفصيل ذلك مقدمة **الحافظ الذهبي** لكتابه؛ معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد و*هدي الساري* ٤٦٠.

السبب الثالث : اعتقاد ضعف الحديث باجتهاد قد خالفه فيه غيره، مع قطع النظر عن طريق آخر، ولذلك أسباب، منها: أن يكون المحدث بالحديث يعتقد أحدهما ضعيفا، ويعتقده الآخر ثقة، ومعرفة الرجال علم واسع ، وللعلماء بالرجال وأحوالهم في ذلك من الإجماع والاختلاف مثل ما لغيرهم من سائر أهل العلم في علومهم.

ومنها: ألا يعتقد أن المحدث سمع الحديث ممن حدث عنه ، وغيره يعتقد أنه سمعه لأسباب توجب ذلك معروفة.

ومنها: أن يكون للمحدث حالان : حال استقامة وحال اضطراب، مثل أن يختلط، أو تحترق كتبه ، فما حدث به في حال الاستقامة، صحيح وما حدث به في الاضطراب ضعيف، فلا يدري ذلك الحديث من أي النوعين، وقد علم غيره أنه مما حدث به في الاضطراب ضعيف، فلا يدري ذلك الحديث من أي النوعين، وقد علم غيره أنه مما حدث به حال الاستقامة.

السبب الرابع: اشتراطه في خبر الواحد العدل الحافظ شروطاً يخالف فيها غيره، مثال اشتراط بعضهم، أن يكون المحدث فقيها إذا خالف الحديث قياس الأصول، واشتراط بعضهم انتشار الحديث وظهوره إذا كان مما تعم به البلوي، إلى غير ذلك مما هو معروف في مواضعه[١].

وقال الإمام الترمذي : وقد اختلف الأئمة من أهل العلم في تضعيف الرجال ، كما اختلفوا فيما سوى ذلك من العلم[٢].

وقال الإمام أبو عبد الله الحاكم رحمه الله : ولعل قائلاً يقول : وما الغرض في تخريج ما لا يصح سنده ولا يعدل رواته؟

---

[١] *رفع الملام عن الأئمة الأعلام* ، ص ص: ١٢ ــ ١٤.

[٢] *العلل* المطبوع في آخر السنن ٤٥٤/٩ وانظر : *شرح العلل* **لابن رجب** ٢٤٥ .

والجواب عن ذلك من أوجه: منها: أن الجرح والتعديل مختلف فيهما؛ فرب راو عدله إمام وجرحه غيره[١].

وقال الإمام أبو عمرو بن الصلاح: ما اختلفوا في صحته من الأحاديث قد يكون سبب اختلافهم انتقاء وصف من هذه الأوصاف بينهم خلاف في اشتراطه [٢] يعني شروط الصحة.

وقال الإمام ــ النووي رحمه الله في مقدمته على شرح مسلم: عاب عائبون مسلما بروايته في صحيحه عن جماعة من الضعفاء، ولا عيب عليه في ذلك، وجوابه من أوجه ذكرها ابن الصلاح.

أحدها أن يكون ذلك في ضعيف عند غيره، ثقة عنده، ولا يقال: الجرح مقدم على التعديل؟ لأن ذلك فيما إذا كان الجرح ثابتا مفسرا بسبب، وإلا فلا يقبل الجرح إذا لم يكن كذا [٣].

وقال الإمام أبو بكر الحازمي رحمه الله : ينبغي أن يعلم أن جهات الضعف متباينة متعددة ، وأهل العلم مختلفون في أسبابه، فرب راو هو موثوق به عند عبد الرحمن بن مهدي، ومجروح عند يحيى بن سعيد القطان وبالعكس، وهما إمامان عليهما مدار النقد في النقل، ومن عندهما يتلقى معظم شأن الحديث[٤].

وقال الحافظ العلائي رحمه الله: إن كثيرا من الأئمة وثقوا جماعة من الرواة، إما بحسب اجتهادهم في مروياتهم، أو لأنه لم يظهر لهم منهم ما ينافي الثقة، وظهر ذلك لغيرهم فجرحوهم [٥].

---

[١] المدخل إلى كتاب *الإكليل*، ص ٣١.

[٢] *صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط* ، ص ٧٢.

[٣] *شرح مسلم* ١/٢٤ ــ ٢٥ ، وانظر : *صيانة صحيح مسلم* ، ص ٩٤.

[٤] *شروط الأئمة الخمسة*، ص ص:٧١ ــ ٧٢ .

[٥] *جامع التحصيل* ، ص ٦٣ .

إن الاختلاف العلمي أمر معروف، به يتنامى العلم، والمطلع المتمرس المتخصص في علم الحديث ، يجزم بأن الحكم على الرواة أمر اجتهادي. وذلك أصل واضح في باب الجرح والتعديل.

بعد هذا يمكن القول بأنه لا يمكن الاعتماد على حكم عالم في راو معين خالفه فيه عالم آخر، وإنما يعتمد فيه الاحتمال الراجح بعد تتبع أقوال المجرحين والمعدلين، ومعرفة أسباب الجرح والتعديل، ثم الموازنة بينها، وبين المتشدد والمتوسط والمتساهل في الجرح والتعديل.

قال الحافظ ابن حجر: تعديل الأئمة للأحاديث مبني على غلبه الظن فإذا قالوا: أخطأ فلان في كذا. لم يتعين خطؤه في نفس الأمر بل هو راجح الاحتمال[١].

٥ ــ الضرورة الفقهية الملحة : ذهب الإمام أبو حنيفة، والشافعي، وأحمد، وأبو داود، والنسائي، وغيرهم من الفقهاء والمحدثين رحمهم الله؛ إلى أنه إذا لم يوجد في المسألة الفقهية حديث مما يصلح للحجية وعثر على حديث ضعيف منها مما ليس بموضع ولا متروك يحتج به للمسألة الفقهية، لأن العمل به يصبح حينئذ أولى من القياس والرأي. وهذا المسلك ينطلق من أمرين:

الأول : يحتمل من السيء الحفظ أن يضبط أحياناً، وكثير الغفلة قد يتيقظ أحيانا، والذي يخالف الثقات، قد يوافقهم أحيانا، بل رب حديث ضعيف الإسناد صحيح المعنى، لموافقته الأصول الشرعية، قال الإمام ابن عبد البر بعد أن ساق حديثاً تفرد به بقية بن الوليد الكلاعي المدلس المشهور قال: وهو إسناد فيه

---

[١] *فتح الباري* ١/٤٨٢.

ضعيف ، ولكن ذكرناه ليعرف، والحديث الضعيف لا يرفع ــ لا يترك ــ وإن لم يحتج به ، فرب حديث ضعيف الإسناد صحيح المعنى[١].

وسأل إسحاق بن إبراهيم بن هانئ الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله قائلا: ترى أن نكتب الحديث المنكر؟ قال : المنكر أبدا منكر. قيل له: فالضعفاء؟ قال : قد يحتاج إليه في وقت [٢].

الثاني: بما أن الاجتهاد الفقهي معرض للخطأ والصواب وخاصة إذ لم يكن ثمة دليل أو قرينة، فحينئذ يقدم الضعيف ترجيحاً لاحتمال وجود خيط صلة من وحي السماء، وذلك أحوط في التشريع.

قال عبد الله بن الإمام أحمد رحمه الله : سمعت أبي يقول: لا تكاد ترى أحدا ينظر في الرأي ، إلا وفي قلبه دغل ــ فساد ــ والحديث الضعيف أحب إلى من الرأي. قال : فسألته عن الرجل يكون ببلد لا يجد فيها إلا صاحب حديث لا يدري صحيحه من سقيمه، وصاحب رأي ، فمن من يسأل ؟ قال : يسأل صاحب الحديث ولا يسأل صاحب الرأي [٣].

وقال الإمام أحمد لابنه أيضا: لو أردت أن أقتصر على ما صح عندي، لم أرو من هذا المسند إلا الشيء بعد الشيء، ولكنك يا بني تعرف طريقتي في الحديث أني لا أخالف ما يضعف إلا إذا كان في الباب شيء يدفعه[٤].

وفي شروط الأئمة الستة: حكي ابن منده أنه سمع محمد بن سعد البارودي يقول: كان من مذهب النسائي أن يخرج عن كل من لم يجمع على

---

[١] التمهيد ٥٨/١ .

[٢] *شرح علل الترمذي* ، ص ١١٢.

[٣] النكت على كتاب ابن الصلاح ٤٣٧/١ .

[٤] المصدر السابق.

تركه. قال ابن منده: وكذلك أبو داود يأخذ مأخذه، ويخرج الإسناد الضعيف إن لم يجد في الباب غيره،لأنه أقوى عنده من رأي الرجال، وهذا رأي الإمام أحمد، فإنه قال: إن ضعيف الحديث أحب إليه من رأي الرجال: لأنه لا يعدل إلى القياس إلا بعد عدم النص [١].

وقال العلامة ابن القيم في إعلام الموقعين [٢]: وليس أحد من الأئمة إلا وهو موافقة على هذا الأصل من حيث الجملة، فإنه ما منهم أحد إلا وقد قدم الحديث الضعيف على القياس، فقدم أبو حنيفة حديث القهقهة في الصلاة على محض القياس، وأجمع أهل الحديث على ضعفه، وقدم حديث الوضوء بنبيذ التمر على القياس، وأكثر أهل الحديث يضعفه، وقدم الشافعي خبر تحريم صيد وج [٣] مع ضعفه على القياس، وقدم خبر جواز الصلاة بمكة في وقت النهي مع ضعفه ومخالفته لقياس غيرها من البلاد، وأما مالك فإنه يقدم الحديث المرسل، والمنقطع، والبلاغات ، وقول الصحابي ، على القياس ، وإذا لم يكن عند الإمام أحمد في المسألة نص ، ولا قول الصحابة ، أو واحد منهم ، ولا أثر مرسل، أو ضعيف ، عدل إلى الأصل الخامس وهو القياس فاستعمله للضرورة ، وقد قال في كتاب الخلال. سألت الشافعي عن القياس؟ فقال : إنما يصار إليه عند الضرورة أو ما هذا معناه.

وفي فتح المغيث [٤]: وحكى الإمام الماوردي رحمه الله عن الإمام الشافعي رحمه الله في الجديد: إن المرسل يحتج به إذا لم يوجد دلالة سواه.

---

[١] ١٩، وانظر *علوم الحديث* ٣٤، مقدمة مختصر *سنن أبي داود* **للمنذري** ٨/١ ، *التبصرة والتذكرة* ٤٩/١، *النكت* ٢٣١/١، *فتح المغيث* ٩٨/١، *التدريب* ٩٧.

[٢] ٣١/١ .

[٣] واد في الطائف، وقيل : وج اسم لبلد الطائف. انظر : معجم *ما استعجم* ٣٨٩/٢ *رسم جلدان* ١٣٦٩/٤ وانظر: معجم *البلدان* ٤١٦/٥ ، رسم وج.

[٤] ٨٢/١ ــ ٨٣ .

وزعم ابن حزم أن جميع الحنفية على أن مذهب إمامهم أيضاً أن ضعيف الحديث أولى عنده من الرأي والقياس.

وقال الإمام النووي في الأذكار [١]: قال العلماء من المحدثين والفقهاء وغيرهم يجوز ويستحب العمل في الفضائل، والترغيب، والترهيب بالحديث الضعيف ما لم يكن موضوعا، وأما الأحكام كالحلال والحرام والبيوع والنكاح والطلاق، وغير ذلك فلا يعمل فيها إلا بالحديث الصحيح أو الحسن إلا أن يكون في احتياط في شيء من ذلك، كما إذا ورد حديث ضعيف بكراهه بعض البيوع أو الأنكحة، فإن المستحب أن يتنزه عنه ولكن لا يجب.

فنخلص مما تقدم أن تقديم العمل بالضعيف في الأحكام على الرأي أصل عام عند الفقهاء، وعند أبي داود والنسائي من المحدثين، أما مستوى الضعيف الذي يحتج به لذلك. فالإجماع على تحريم العمل بالموضوع، وطرح المتروك، ولا بأس بما سوى ذلك، وتقدم تفصيل ذلك.

وهذا الظاهر من عمل الإمام أحمد رحمه الله، قال الحافظ ابن رجب رحمه الله: والذي يتبين من عمل الإمام أحمد وكلامه؛ أنه يترك الرواية عن المتهمين والذين كثر خطؤهم للغفلة وسوء الحفظ، ويحدث عمن دونهم في الضعف مثل من في حفظه شيء، ويختلف الناس في تضعيفه وتوثيقه، وكذلك كان أبو زرعة يفعل [٢].

والذي يؤكد ذلك وجود هذا المستوى من الضعيف في المسند.

وذهب شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: إلى أن مراد الإمام أحمد في الاحتجاج بالضعيف إذا لم يوجد في الباب سواه الحديث الحسن كحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ولكن نوزع في ذلك وللمسألة تفصيل[٣].

---

[١] ص ص: ٧ ــ ٨ .

[٢] *شرح علل الترمذي* ، ص ١١٣.

[٣] انظر : *منهاج السنة النبوية* ٩٦/٧ و ٢٢٣، *توجيه النظر* ١٧٨/١ ــ ٦٥٩/٢ ــ ٦٥٩ ، *قواعد في علوم الحديث* ، ص ٩٧ ــ وما بعدها ، و ٣٥٣ ــ ٣٥٦ ، *الأجوبة الفاضلة*، ص ٤٧ .

ولا يختص كلام المحدثون في تحديد مستوى الضعيف للعمل بـــه فـــي الأحكام فحسب ، وإنما في الفضائل أيضا.

بعد هذا يحسن ذكر ضوابط الاحتجاج بالضعيف ــ في الأحكـــام ــ التي دل عليها كلام الإمام أحمد وغيره من الأئمة، وهي :

أ) ألا يكون موضوعا أو متروكا.

ب) أن لا يوجد سواه أقوى منه.

ج) أن لا يعارض الأصول العامة في الشرع . والله أعلم.

٦ــ عدم إهدار الضعيف في فضائل الأعمال، طلبا للثواب ، بشروط مخصوصة: أباح جمهور العلماء من المحـــدثين والفقهـــاء العمـــل بالحـــديث الضعيف ــ مما ليس بموضوع ولا متروك ــ الوارد في فضائل الأعمال طلبا للثواب بل الإمام النووي تدل على إجماعهم على ذلك كما تقدم قبل قليل، وهـــذا الحكم ينطلق من احتمال صحة الحديث، لأن السيء الحفظ قد يـــضبط أحيانـــاً، وكثير الغفلة، قد يتيقظ أحيانا، والذي يخالف الثقات قد يـــوافقهم أحيانـــاً. ورب حديث ضعيف الإسناد صحيح المعنى لموافقته الأصول ، وتوفر الشواهد.

من هذا المنطلق أباح العلماء العمل به إذا ورد فـــي الفـــضائل طلبـــاً للثواب وعدم هدره.

قال الإمام ابن أبي حاتم الرازي رحمه الله في معرض ذكره مراتـــب الرواة: ومنهم الصدوق الورع، المغفل الغالب عليه الـــوهم والخطـــأ والـــسهو والغلط، فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب ، والزهد، والآداب، ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام [1].

وقال الإمام الخطيب البغدادي رحمه الله: قد ورد عن غير واحد مـــن السلف، أنه لا يجوز حمل الأحاديث المتعلقة بالتحليل والتحريم إلا عمـــن كـــان

---

[1] مقدمة *الجرح والتعديل* ٦/١ و ١٠ .

بريئا من التهمة بعيدا من الظنة، وأما أحاديث الترغيب والترهيب والمواعظ ونحو ذلك، فإنه يجوز كتبها عن سائر المشايخ [١].

وقال الإمام النووي رحمه الله: إنهم قد يروون عنهم ــ الضعفاء ــ أحاديث الترغيب والترهيب، وفضائل الأعمال، والقصص، والزهد، ومكارم الأخلاق، ونحو ذلك مما لا يتعلق بالحلال والحرام وسائر الأحكام، وهذا الضرب في الحديث يجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل فيه، ورواية ما سوى الموضوع فيه، والعمل به ، لأن أصول ذلك مقررة في الشرع معروفة عند أهله [٢].

وقال أيضا : قال العلماء من المحدثين والفقهاء وغيرهم : يجوز ويستحب العمل في الفضائل والترغيب والترهيب في الحديث الضعيف ما لم يكن موضوعا[٣].

وقال الحافظ ابن رجب رحمه الله: قد رخص كثير من الأئمة فيّ رواية الأحاديث الرقاق ونحوها عن الضعفاء، منهم ابن مهدي وأحمد ابن حنبل [٤].

ومن الأئمة القائلين بذلك الإمام سفيان الثوري رحمه الله حيث قال: لا تأخذوا هذا العلم في الحلال والحرام إلا من الرؤساء المشهورين بالعلم الذين يعرفون الزيادة من النقصان، ولا بأس بما سوى ذلك من المشايخ[٥].

وقال أبو حاتم: حدثنا عبدة قال : قيل لابن المبارك ، وروي عن رجل حديثا، فقيل: هذا رجل ضعيف ؟ فقال يحتمل أن يروي عنه هذا القدر أو

---

[١] *الكفاية*، ص ١٦٢ .

[٢] مقدمة *شرح مسلم* ١٢٥/١ .

[٣] *الأذكار*، ص ص : ٧ ــ ٨ .

[٤] *شرح علل الترمذي* ، ص ١٠١ .

[٥] *الكفاية* من ، ص ١٦٢ ، *شرح علل الترمذي* ، ص ١٠١.

مثل هذه الأشياء، قلت لعبدة : مثل أي شيء كان ؟ قال : في أدب ، موعظة ، زهد [١].

وقال يحيى بن معين في موسى بن عبيدة الربذي ــ ضعيف ــ : يكتب من حديثه الرقاق [٢].

وقال الإمام سفيان بن عيينة: لا تسمعوا من بقية ما كان في سنة، و اسمعوا منه ما كان في ثواب وغيره [٣]. وبقية صدوق كثير التدليس [٤].

وقال أيضا في زياد البكائي ــ في حديثه لين ــ : لا بأس به في المغازي ، وأما في غيرها فلا [٥] .

وقال الإمام أحمد رحمه الله : إذا روينا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحلال والحرام والسنن والأحكام تشددنا في الأسانيد، وإذا روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم في فضائل الأعمال، وما لا يضع حكماً ولا يرفعه، تساهلنا في الأسانيد.

وروي عنه أيضا: أحاديث الرقاق يحتمل أن يتساهل فيها حتى يجيء شيء فيه حكم[٦].

وقال أبو زكريا العنبري: الخبر إذا ورد لم يحرم حلالاً، ولم يحل حرامًا، ولم يوجب حكماً، وكان في ترغيب أو ترهيب، أو تشديد أو ترخيص، وجب الإغماض عنه والتساهل في روايته.

---

[١] *شرح علل الترمذي* ، ص ١٠١ .

[٢] المرجع السابق ، ص ١٠٢.

[٣] المرجع السابق، ص ١٠٢ .

[٤] *تقريب التهذيب*، ص ١٥٧ .

[٥] *تقريب التهذيب*، ص ٢٦٣ .

[٦] *فتح المغيث* ٢٨٨/١، *الكفاية*، ص ١٦٣ ، *علوم الحديث*، ص ٩٣ ، *النكت* على مقدمة **ابن الصلاح** ٨٨٨/٢٥.

وقال الإمام ابن عبد البر رحمه الله: أحاديث الفضائل لا يحتاج فيها إلى من يحتج به [١].

وقد اشترط المحدثون للعمل بالضعيف في الفضائل شروطاً هي:

الأول: أن يكون الضعف غير شديد، فيخرج بذلك من انفرد من الكذابين، والمتهمين بالكذب، ومن فحش غلطه.

الثاني: أن يندرج تحت أصل معمول به في الشرع.

الثالث: ألا يعتقد عند العمل به ثبوته.

والشرط الأول نقل الحافظ العلائي الاتفاق عليه، وأما الأخيران فزادهما العز بن عبد السلام وابن دقيق العيد رحمهما الله[٢].

الرابع: ألا يشتهر الضعيف، وذلك احتراز من الظن بمشروعية ما دل عليه، أو يراه بعض الجهال فيظن أنه سنة صحيحة لشهرته. وهذا الشرط زاده الحافظ ابن حجر رحمه الله [٣].

٧ ــ اعتبار رواية الضعيف بغيره، وذلك بمقارنتها برواية آخرين للحديث: كثيرًا ما يعمد المحدث إلى حديث راو ضعيف فيكتبه ليعتبره دراسة لرجاله، ومقارنة بغيره، ليظهر له مدى صلاحية الحديث للمتابعة أو الشاهد ، ليقوي أصل الحديث بذلك.

قال الإمام أحمد رحمه الله في رواية ابن القاسم: عبد الله بن لهيعة ما كان حديثه بذلك، وما أكتب حديثه إلا للاعتبار والاستدلال، إنما أكتب حديث الرجل كأني استدل به مع حديث غيره يشده ، لا أنه حجة إذا انفرد [٤] وقال في رواية

---

[١] فتح المغيث ٢٨٨/١.

[٢] *تدريب الراوي* ص ١٩٦، *فتح المغيث* ٢٨٨/١ ، *القول البديع* ، ص ٢٥٨ *توجيه النظر* ٦٥٣/٢ .

[٣] انظر *تبيين العجب لما ورد في فضل رجب* ص ص: ٣ ــ ٤ .

[٤] *شرح علل الترمذي* ، ص ١١٢. وانظر *منهاج السنة النبوية* ٥٣/٧ و ٤٢١ .

المرزوي عنه : كنت لا أكتب حديث جابر الجعفي ثم كتبته أعتبر به . وقال في رواية حنبل : ما حديث ابن لهيعة بحجة ، وإني لأكتب كثيرا مما أكتب أعتبر به ، ويقوي بعضه بعضا [١]. وقال رحمه الله : كنت لا أكتب حديث جابر الجعفي ثم كتبته أعتبر به [٢].

٨ ــ الرواية عن الضعيف في المتابعات والشواهد: قد روى المحدثون عن بعض الضعفاء في المتابعات والشواهد. ولكن بضابط يحدد مستوى الضعف ، لأنه لا يصلح كل ضعيف لذلك، والضابط هو: أن يكون الراوي الضعيف ممن تصلح روايته للاعتبار، حيث يقولون فيه : فلان يعتبر به. أو يكتب حديثه للاعتبار.

قال الإمام أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله : ليس كل ضعيف يصلح لذلك ــ للمتابعات ــ ولهذا يقول الدار قطني وغيره في الضعفاء: فلان يعتبر به . وفلان لا يعتبر به [٣].

هذا وقد وضح الإمام ابن الصلاح وصف من يعتبر به من الضعفاء بقوله: ليس كل ضعيف في الحديث يزول بمجيئه من وجوه، بل ذلك يتفاوت؛ فمنه ضعيف يزيله ذلك ، بأن يكون ضعفه ناشئاً من ضعف حفظ رواية مع كونه من أهل الصدق والديانة ، وثمة ضعف لا يزول بنحو ذلك لقوة الضعف وتقاعد الجابر عن جبره ، وذلك : كالذي ينشأ من كون الراوي متهما بالكذب [٤]. فصفة من يعتبر به هو : من ارتفع عن درجة الكذاب، والمتروك: الذي اتهم بالكذب أو فحش غلطه، أو غلب خطؤه على صوابه. وهذا الوصف وافق فيه الإمام ابن

---

[١] انظر : المصدرين السابقين *والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع* ١٩٣/٢م.

[٢] *شرح علل الترمذي* ، ص ١١٢ .

[٣] *علوم الحديث*، ص ٧٦ .

[٤] *علوم الحديث* ، ص٦٨ .

الصلاح الإمام النووي رحمه الله في التقريب [١]، والحافظ العراقي في التبصرة [٢] والتذكرة ، والحافظ السخاوي في فتح المغيث[٣]وقال : من يعتبر بحديثه هو : من لم يتهم بالكذب ، وضعف إما بسوء حفظه أو غلطه، أو نحو ذلك ، أو من فوقه في الوصف من باب أولى [٤].

فقوله هذا يدل على أن كل من ضعف بسوء حفظه أو غلطه يصلح للاعتبار بالأصالة، ومن كان فوق ذلك؛ يصلح للاعتبار بقياس الأولى[٥].

ومن الأمثلة على ذلك:

هدي الساري [٦]، ترجمة ميمون بن سيار البصري: ضعفه يحيى بن معين، وقال أبو داود: ليس بذلك، وقال أبو حاتم: ثقة قال الحافظ ابن حجر: قلت : ماله في البخاري سوى حديثه عن أنس: من صلى صلاتنا.. الحديث بمتابعة حميد الطويل.

وفي ترجمة هشام بن حجير المكي: وثقه العجلي وابن سعد، وضعفه يحيى القطان، ويحيى بن معين، وقال أحمد: ليس بالقوي. أخرج له البخاري حديثين عن طاوس عن أبي هريرة في كفارة الأيمان من طريقة ، وفي النكاح بمتابعة عبد الله بن طاوس عن أبيه [٧].

وفي ترجمة إسحاق بن يحيى الكلبي، قال الذهبي: مجهول. وله عند البخاري مواضع يسيرة متابعة[٨]. وثمة مسوغات أخرى.

---

(١) *التقريب مع شرحه التدريب* ١٧٦/١ .

(٢) ٩٠/١ ــ ٩١ .

(٣) ٨٣/١ .

(٤) *فتح المغيث* ٢٤١/١ .

(٥) انظر *مراتب الجرح والتعديل* وألفاظها في كتاب *علوم الحديث* ١١٠، *التبصرة والتذكرة* ١٠/٢ ، *فتح المغيث* ٣٣٥/١، *التدريب*، ص ٢٣٢.

(٦) ص ٤٤٧. وانظر *شرح علل الترمذي* ، ص ٤٧٩.

(٧) مقدم *هدي الساري* ، ص ٤٤٧ .

(٨) المرجع السابق، ص ٤٥٦ .

٩ــ سبب وجود الضعيف في كتب السنة والاعتذار عن ذلك: بعد العرض لأهم مسوغات الكتابة، والرواية، عن الضعفاء والمتروكين؛ ندرك لماذا أدخل المحدثون الرواة الضعفاء كتبهم.

إن هذا الموقف من المحدثين في حقيقة الأمر عناية منهجية من المحدثين، هدفها الوقاية من جهة والعلاج التشريعي المناسب من جهة أخرى. فلو أهملوا الرواية الضعيفة بالكلية لانتشرت بين الناس على أيدي الماكرين، أو الزهاد البعيدين عن تخصص الحديث، وفات منها ما يصلح للحجية، بتضافر المتابعات والشواهد. وتلك ثغرة كبيرة يتحملها المتخصصون بعلوم السنة.

هذا وإن كتب السنة لم تخل من رواة ضعفاء رووا عنهم بأحد تلك المسوغات وغيرها، ولا يلزم من ذلك بالضرورة ضعف الحديث؛ فقد يضعف الإسناد ويبقى المتن صحيحا لوروده من طرق أخرى، على سبيل المتابعات والشواهد.

ونظرا لمكانة تلك الكتب في صدور المسلمين وخاصة الكتب الستة، ومسند الإمام أحمد؛ يحسن الاعتذار عن أصحابها إجمالاً، تأكيداً على منهجية أصحاب كتب السنة في أخذهم بتلك المسوغات.

وسأقتصر في ذلك على السنن الأربعة، ومسند الإمام أحمد، غير معرج على الصحيحين، لإجماع الأمة سلفا وخلفا، وخلفا، قرنا بعد قرن ــ من كل من يعتد بقوله وبخلافه ــ إلى عصرنا الحاضر على صحة أحاديثهما، وتلقيهم لهما بالقبول، وتضافر العلماء في الرد على كل من طعن فيهما أدنى طعن.[1] هذا وسأبين ذلك على النحو التالي:

---

[1] انظر لذلك : *علوم الحديث*، ص ص: ١٣ــ ١٤ ، *التقريب بشرحه التدريب* ٨٨/١ ــ ٩١ ، *شرح صحيح مسلم للنووي* ١٤/١، *تهذيب الأسماء واللغات* ٧٣/١ ، *التبصرة والتذكرة* ٣٩/١، *الخلاصة في أصول الحديث للطيبي* ، ص ٢٣ ، *فتح المغيث* ٤٦/١.

إن إخراجهم للضعيف بالمسوغات العلمية كان بنسبة قليلة، مع التفاوت فيما بينهم في مقدار تلك النسبة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في معرض ذكره كتب الصحاح والسنن والمسانيد: في بعض هذه الكتب ما هو ضعيف، بل ما يعلم أنه كذب، لكن هذا قليل جداً [١].

وقال الإمام محمد بن طاهر المقدسي في شروط الأئمة [٢].

وقال أبو داود فمن بعده ــ الترمذي ، النسائي ، ابن ماجة ــ فإن كتبهم تنقسم على ثلاثة أقسام:

القسم الأول:

صحيح وهو الجنس المخرج في هذين الكتابين ــ والبخاري ومسلم ــ فإن أكثر ما في هذه الكتب مخرج في هذين الكتابين.

القسم الثاني:

صحيح على شرطهم : وهو من الصحيح الذي تركه البخاري ومسلم، إلا أن طريقه لا يكون كطريق ما أخرجه الشيخان من حيث الجملة، لأن لأبي داود، والنسائي ، وأحمد بن صالح المصري وغيرهم، شرطا في الصحيح، حكاه أبو عبدالله بن منده؛ محمد بن إسحاق: إخراج حديث أقوام لم يجمع على تركهم، إن صح الحديث ، باتصال الإسناد من غير قطع ولا إرسال. ولا يعني ذلك أن جميع ما أخرجوه كان بشرطهم المذكور.

القسم الثالث:

أحاديث أخرجوها للضدية في الباب المتقدم ــ الذي اعتمدوه واحتجوا به ــ وأوردوها لا قطعاً منهم بصحتها، وربما أبان المخرج لها عن علتها بما يفهمه أهل المعرفة.

---

[١] *منهاج السنة النبوية* ٩١/٧ .

[٢] ص ١٩ .

فدل مفهوم ما تقدم على أن إخراجهم للضعيف قليل. أما أسباب إخراجهم عن الضعفاء؛ فقد ذكرها الإمام ابن طاهر رحمه الله أيضاً بقوله : فإن قيل : لم أودعوها كتبهم ولم تصح عندهم؟ فالجواب من ثلاثة أوجه: أحدها رواية قوم لها، واحتجاجهم بها، فأوردوها وبينوا سقيمها لتزول الشبهة. الثاني : أنهم لم يشترطوا الصحة، لذا كانوا يخرجون الشيء وضده. الثالث: بما أن كتبهم غلب عليها أحاديث الأحكام لذا يوردون أدلة الخصم مع عدم احتجاجهم بها كشأن الفقهاء [١] .

ولمزيد من إيضاح المسألة يمكن القول:

١ــ بأن من لم يشترط الصحة دأبه أن يزيد في إخراج أحاديث تصلح للاحتجاج مما لم يخرجه البخاري ومسلم، إما بأسانيد الثقات، وإما بالانتقاء من أحاديث الضعفاء مما وافقوا فيه الثقات، أو بطريق تضافر المتابعات والشواهد، وبذلك تدخل رواية الضعفاء، وأحيانا رواية بعض المتروكين بسبب كثرة الطرق للحديث الواحد.

قال الحافظ الذهبي رحمه الله في معرض ذكره منهج الإمام أحمد، وأصحاب السنن، في كتبهم قال: فإذا انحطوا إلى إخراج حديث الضعفاء اختاروا منها ولم يستوعبوها، على حسب آرائهم واجتهادهم في ذلك، وأما من أجمع على تركه وإطراحه لعدم فهمه وضبطه، أو لكونه متهما؛ فيندر أن يخرج لهم أحمد والنسائي، ويورد لهم أبو عيسى الترمذي، فيبينه بحسب اجتهاده، لكنه قليل، ويورد لهم ابن ماجه أحاديث قليلة ولا يبين، وقل ما يورد منها أبو داود ، فإن ورد بينه في غالب الأوقات [٢].

---

[١] المرجع السابق، ص ٢٠ .

[٢] *سير أعلام النبلاء* ٥٧٥/١٢ .

فاتضح من كلام الإمام الذهبي رحمه الله أنهم يختارون من حديث الضعفاء حسب اجتهادهم ، وأحيانا يعرضون إلى طريق فيه متروك ويبينوا ذلك، والسبب في ذلك كثرة الطرق كما تقدم.

وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه الله: لا أعلمه ــ الترمذي ــ خرج عن متهم بالكذب متفق على اتهامه، حديثا بإسناد منفرد، إلا أنه قد يخرج حديثا مختلفا في إسناده وفي بعض طرقه متهم، وعلى هذا الوجه خرج حديث محمد سعيد المطلوب، ومحمد بن السائب الكلبي [١].

ولابد من التنبيه إلى أنه ليس كل من قيل عنه متروك قد أجمع المحدثون على تركه، لذا قد يخرج أبو داود والنسائي من تركه بعض المحدثين وحسن من شأنه آخرون ، وإنما يمتنعان عن إخراج حديث من أجمع على تركه[٢].

٢ــ قد يكون من عادة بعض المحدثين العناية بذكر علل الحديث كالترمذي، والنسائي، ولذا يذكرون الطرق المعلولة والسالمة من العلة، قال الحافظ ابن رجب رحمه الله: اعترض على الترمذي رحمه الله؛ بأنه في غالب الأبواب يبدأ بالأحاديث الغريبة الإسناد غالباً، وليس ذلك بعيب؛ فإنه رحمه الله يبين ما فيها من العلل ثم يبين الصحيح في الإسناد، وكان قصده رحمه الله ذكر العلل، ولهذا نجد النسائي إذا استوعب طرق الحديث بدأ بما هو غلط، ثم يذكر بعد ذلك الصواب المخالف له، وأما أبو داود رحمه الله فكانت عنايته بالمتون أكثر، ولهذا يذكر الطرق واختلاف ألفاظها، والزيادات المذكورة في بعضها دون بعض، فكانت عنايته بفقه الحديث أكثر من عنايته بالأسانيد، فلهذا يبدأ بالصحيح من الأسانيد[٣].

---

[١] *شرح علل الترمذي* ، ص ٢٩٢.

[٢] المرجع السابق ، ص ٢٩٣.

[٣] شرح علل الترمذي ، ص ٣٠٢ .

وقال الإمام أبو عبد الله بن رشيد رحمه الله: كتاب النسائي أبدع الكتب المصنفة في السنة تصنيفا، وأحسنها ترصيفا، وكان كتابه بين جامع البخاري ومسلم، مع حظ كثير من بيان العلل، وفي الجملة فهو أقل الكتب بعد الصحيحين حديثا ضعيفا، ورجلا مجروحا ، ويقاربه كتاب أبي داود وكتاب الترمذي[١].

قلت : وهكذا شأن كتاب السنن للدار قطني، حيث جعله مؤلفه كتاب علل أحاديث الأحكام ليكشفها للناس، وتلك فضيلة، لما في ذلك من الحفاظ على السنة، بحيث لا تختلط الأحاديث الضعيفة المعللة بما صح من السنة[٢].

قال الحافظ ابن رجب رحمه الله: أهل المعرفة، والسنة والجماعة، إنما يذكرون علل الحديث نصيحة للدين، وحفظا لسنة النبي صلى الله عليه وسلم وصيانة لها، وتمييزها مما يدخل على رواتها من الغلط والسهو والوهم، ولا يوجب ذلك عندهم طعنا، بل يقوي بذلك الأحاديث السليمة عندهم لبراءتها من العلل، وسلامتها من الآفات[٣].

بعد هذا يبقى النظر في سنن ابن ماجه حيث أغرب على الكتب الخمسة نحوا من (١٠٠٠) حديث ، وذلك مطلوب حديثيا وفقهيا، ولكن غلب عليها الضعف، وإن كان البعض منها صحيحا وحسنا.

قال الحافظ الذهبي رحمه الله عن سنن ابن ماجه: وأما الأحاديث التي لا تقوم بها حجة فكثيرة لعلها نحو الآلف [٤].

وقد خص الحافظ ابن حجر ذلك بالرجال لا بالأحاديث، فقال رحمه الله : كتابه في السنن جامع جيد كثير الأبواب، والغرائب، وفيه أحاديث ضعيفة جدا، حتى

---

[١] انظر مقدمة *زهر الربي على المجتبى* للإمام **السيوطي** ١٠/١.

[٢] انظر رسالة التعريف بحال *سنن الدار قطني* للشيخ **عبد الفتاح أبو غدة**.

[٣] *شرح علل الترمذي* ، ص ٥٣٦.

[٤] *سير أعلام النبلاء* ٢٧٩/١٣.

بلغني أن المزي كان يقول: مهما انفرد بخبر فيه فهو ضعيف غالبا. وليس الأمر في ذلك على إطلاقه باستقرائي، وفي الجملة ففيه أحاديث كثيرة منكرة، والله تعالى المستعان، ثم وجدت بخط الحافظ شمس الدين محمد بن علي الحسيني ما لفظه: سمعت شيخنا الحافظ أبا الحجاج المزي يقول: كل ما انفرد به ابن ماجه فهو ضعيف، يعني بذلك ما انفرد به من الحديث عن الأئمة الخمسة. انتهى ما وجدته بخطه. وكلامه هو ظاهر كلام شيخه لكن حمله على الرجاء أولى، وأما حمله على الأحاديث فلا يصح كما قدمت ذكره؛ من وجود الأحاديث الصحيحة، والحسان، مما انفرد به من الخمسة [١].

هذا وقد أخرج ابن ماجه في غير الأحكام أحاديث مما قيل: إنها موضوعة، ومنها متفق على وضعه، والجميع بلغ نحوا من (٤١) حديثا.

قال أبو عبد الله بن رشيد رحمه الله: إنه تفرد بإخراج أحاديث عن رجال متهمين بالكذب وسرقة الحديث، وبعض تلك الأحاديث لا تعرف إلا من جهتهم [٢].

وقال الحافظ الذهبي رحمه الله: غض من رتبة سننه ما في الكتاب من المناكير وقليل من الموضوعات [٣].

وقال في الميزان عند ذكره حديث فضل قزوين الذي وضعه ميسرة بن عبد ربه، وأخرجه ابن ماجه قال: لقد شان ابن ماجة سننه. بإدخاله هذا الحديث الموضوع فيها [٤].

وذكر الحافظ ابن رجب رحمه الله طبقة من المتروكين والمجهولين ثم قال: لم يخرج لهم الترمذي ولا أبو داود ، ولا النسائي، ويخرج لبعضهم ابن

---

[١] *تهذيب التهذيب* ٥٣٠/٩، وانظر : *ما تمس إليه الحاجة لمن يطالع سنن ابن ماجه*، ص ١٤٤.

[٢] مقدمة *زهر الربي على المجتبى* ١١/١.

[٣] *سير أعلام النبلاء* ٢٧٨/١٣ ــ ٢٧٩ .

[٤] ٢٠/٢ .

ماجه، ومن هنا نزلت درجة كتابه عن بقية الكتب، ولم يعده من الكتب المعتبرة سوى طائفة من المتأخرين [١].

بعد هذا فإدراج بعض المتأخرين لسنن ابن ماجة ضمن الكتب الستة، إنما قام على أساس الزيادة على الصحيحين لا على أساس تفاوت درجات الصحة، والمسألة اجتهادية[٢].

وفي الجملة فابن ماجه أكثر من الرواة عن الضعفاء، وأخرج في الفضائل عن قليل من الكذابين والمتهمين مع الإعلام عنهم، علما أن ما عابوه عليه يبلغ ربع الكتاب، لأن عدد أحاديثه (٤٣٤١) في ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي رحمه الله، وما انتقد عليه (١٠٠٠) حديث بعد هذا نخلص: إلى أن الإمام أحمد، وأصحاب السنن الأربعة أدخلوا الضعفاء كتبهم على قلة، وبمسوغات علمية منهجية، وليس على سبيل الاحتجاج في الغالب ممن كانت مروياتهم في الأحكام، ومنهم من أدخلهم لبيان علل الحديث ممن انتهج ذلك في كتابه كالترمذي ، والنسائي.

يحدوهم في ذلك الحفاظ على السنة، وضم قسط أكبر من الأدلة إلى ساحة الفقه، والفضائل. والله أعلم.

الخاتمة

الحمد لله الذي بفضله تتم الصالحات، والصلاة والسلام على من رسالته خاتمة الرسالات، ورضي الله عن أصحابه الذين نالوا أشرف الدرجات، وعن أتباعهم، ومن سار على نهجهم إلى يوم الدين.

---

[١] *شرح علل الترمذي* ، ص ٢٩٤ .

[٢] انظر لذلك *تدريب الراوي* ، ص ٩٩، *النكت على ابن الصلاح* ٤٨٦/١ ــ ٤٨٧ ، *توضيح الأفكار* ٢٢٣/١ ــ ٢٢٤، *الحطة في ذكر صحاح ستة*، ص ٤٠٠ ، *ما تمس إليه الحاجة*، ص ص: ١٣٥ ــ ١٤٣ .

أما بعد:

فهذه خاتمة ــ أسأل الله حسنها ــ أذكر فيها أهم النتائج العلمية التي توصلت إليها في هذا البحث وهي:

١- أن السامع أو القارئ غير المتخصص عندما يعلم بوجه ما ، أن كثيرا من كتب السنة ضمت أحاديث ضعيفة يستنكر ذلك، ولا شك أن ذلك بدافع الغيرة، ولكن عليه أن يبحث عن سبب ذلك عند أهل التخصص، ولا يقف موقف الناقد بدون رصيد.

٢- أن المستشرقين دأبوا في بث الشبهات حول السنة حقدا على الإسلام والمسلمين، غير أن شبههم سرعان ما تتهافت أمام صرح منهج علوم السنة الشامخ، الذي أحاط بها وحافظ عليها.

٣- إن الاصطلاحات العلمية تختلف من علم إلى علم ومن زمن إلى زمن، فكلما تقدم الزمن اصطلح علماؤه اصطلاحات تتناسب مع واقع عصرهم، لذا فلا يقاس اصطلاح الزمن اللاحق على الزمن السابق، لأن لكل عصر اصطلاحه المناسب.

٤- فلو حاولنا القياس لكان عملنا خطأ محضاً؛ لأنه قياس فاسد، فلا يقاس اصطلاح ، على اصطلاح لأن لكل اصطلاح أسسه ومقتضياته وعصره.

٥- إن من حرص المحدثين على السنة لم يتركوا الضعفاء يروون للناس دون حساب ، عن طريق كتابه مروياتهم، وحفظها، وتدوينها، ثم مقارنتها بأحاديث الثقات، والأصول العامة في الشرع، واستخلاص ما يصلح منها للاحتجاج ، وطرح ما لا يصلح دون اهتمام، للإعلام عنها بما يناسب من

تدوينها في كتب مخصوصة، ونحو ذلك من أخذ الاحتياط لها كي لا تختلط على الناس.

٦- لم يقصر المحدثون تجاه الرواية الضعيفة فيما اصطلحوا وانتهجوا، وإنما حصل التقصير من بعض متأخري الفقهاء، حيث اقتصروا على الاستدلال للحكم الفقهي بأحاديث محذوفة الأسانيد، ومهملة من التخريج، ولا يعذرون بأنهم غير متخصصين، فسؤال المتخصص غير متعسر، وقد استمرت آثار ذلك إلى يومنا الحاضر، حيث يتخرج طالب الماجستير والدكتوراه في الفقه، وتجده عاجزاً عن تخريج الحديث التخريج الصحيح المناسب.

وهذه مسؤولية تقع على القائمين على برامج الدراسات العليا المتخصصة في الجامعات العربية. والله أعلم،،،،

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

الأجوبة الفاضلة للأسئلة الكاملة، **الإمام أبو الحسنات محمد عبدالحي اللكنوي الهندي** ، ت (١٣٠٤هـ).

أدب الإملاء والاستملاء، **الإمام أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني** ، ت (٥٦٢هـ) ، دار الكتب العلمية، بيروت.

الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار عليه الصلاة والسلام ، **الإمام محيي الدين أبو زكريا يحيي بن شرف النووي** ، ت (٦٧٦هـ).

الإرشاد في معرفة علماء الحديث من تجزئة السلفي، **الحافظ أبو يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد بن الخليل الخليلي القزويني** ، ت (٤٤٦هـ).

الإسناد من الدين وصفحة مشرقة من تاريخ سماع الحديث عند المحدثين، **الشيخ عبد الفتاح أبو غدة**، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب.

إعلام الموقعين عن رب العالمين، **العلامة ابن القيم الجوزية الحنبلي، شمس الدين أبو عبد الله محمد ابن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي** ، ت (٧٥١هـ) ، المكتبة العصرية ، بيروت.

الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، **الإمام القاضي عياض بن موسى اليحصبي**، ت (٥٤٤هـ) ، دار التراث ، القاهرة ، والمكتبة العتيقة، تونس.

الانتخاب عند المحدثين أثره وأهميته ، **محمد بن عبد الله حياني**، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

التاريخ، **الإمام الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير**، ت (٣١٠هـ)، دار الكتب العلمية ، بيروت.

تاريخ بغداد، **الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي** ، ت(٤٦٣هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت.

التاريخ الكبير، **الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن بإبراهيم بن المغيرة البخاري** ، ت (٢٥٦هـ)، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

التبصرة والتذكرة ، **الحافظ أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر العراقي** ، ت (٨٠٦هـ) ، المطبعة الجديدة بطالعة فاس، المغرب.

تدريب الراوي شرح تقريب النواوي، **الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي** ، ت (٩١١هـ) .

تذكرة الحفاظ ، **الإمام شمس الدين بن أحمد بن عثمان الذهبي**، ت (٧٤٨هـ) ، دار الكتب العلمية بيروت.

ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، **القاضي عياض** ، وزارة الأوقاف الإسلامية، المغرب.

التعريف بحال سنن الدار قطني ، **الشيخ عبد الفتاح أبو غدة**، رسالة مطبوعة مع رسالة السنة وبيان مدلولها الشرعي لنفس المؤلف ، مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب.

تقريب التهذيب ، **الحافظ أحمد بن علي بن محمد بن علي الكناني العسقلاني الملقب بابن حجر** ، ت (٨٥٢هـ) ، دار ابن حزم، بيروت.

التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، **الإمام أبو عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد البر النمري الأندلس**، ت (٤٦٣هـ) ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، المغرب.

تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة، **أبو الحسن علي بن محمد بن عراق الكناني** ، ت (٩٦٣هـ) ، دار الكتب العلمية، بيروت.

تهذيب التهذيب، **الحافظ ابن حجر العسقلاني**، دار صادر، بيروت.

توجيه النظر إلى أصول الأثر ، **الشيخ طاهر الجزائري الدمشقي** ، ت (١٣٣٨هـ) ، مكتبة المطبوعات الإسلامية ، حلب.

توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار ، **الإمام محمد بن إسماعيل الأمير، الصنعاني** ، ت (١١٨٢هـ) ، الطبعة الأولى ، مكتبة الخانجي، القاهرة.

جامع التحصيل في أحكام المراسيل ، **الحافظ صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي العلائي** ، ت (٧٦١هـ) ، وزارة الأوقاف ، بالعراق.

الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الحافظ الخطيب البغدادي مكتبة المعارف ، الرياض.

الجرح والتعديل ، **الحافظ أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي** ، ت (٣٢٧هـ) ، الطبعة الأولى، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند.

الحطة في ذكر الصحاح الستة، **أبو الطيب السيد صديق حسن خان القنوجي**، ت (١٣٠٧هـ) دار الجيل ، بيروت ، دار عمار ، عمان.

رفع الملام عن الأئمة الأعلام، **شيخ الإسلام أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني**، ت (٧٢٨هـ) ، مطبعة السنة المحمدية ، القاهرة.

الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، **الإمام أبو الحسنات محمد بن عبد الحي الكنوي الهندي** ، ت (١٣٠٤هـ) ، مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب ، الطبعة الثالثة.

زهر الربى على المجتبى، **الإمام جلال الدين السيوطي**، مطبوع مع المجتبى وهو سنن الإمام النسائي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، بمصر.

السنن، **الإمام ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني**، ت(٢٧٥هـ) ، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.

السنن ، **الإمام أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي**، ت (٢٧٥هـ) ، دار الحديث ، حمص، سوريا ، تحقيق عزت عبيد الدعاس وعادل السيد.

السنن، **الإمام الترمذي أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة** ، ت (٢٧٩هـ) ، مطابع الفجر ، حمص ، سوريا ، تحقيق عزت عبيد الدعاس.

السنن، **الإمام النسائي أحمد بن شعيب**، ت (٣٠٣هـ) ، المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة.

سير أعلام النبلاء ، **الإمام شمس الدين الذهبي** ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

شرح صحيح مسلم، **الإمام النووي**، المطبعة المصرية ومكتبتها، القاهرة.

شرح علل الترمذي، **الحافظ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي**، ت (٧٩٥هـ) مطبعة العاني ، بغداد.

شروط الأئمة الخمسة، **الحافظ أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان**، الحازمي، ت (٥٨٤هـ) دار الكتب العلمية ، بيروت.

شروط الأئمة الستة، **الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد القيسراني المقدسي**، ت (٥٠٧هـ)، دار الكتب العلمية ، بيروت.

الصحيح، **الإمام البخاري**، مطبوع مع شرحه فتح الباري للحافظ أحمد بن حجر العسقلاني نشر وتوزيع رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية.

الصحيح، **الإمام مسلم أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري** ، ت (٢٦١هـ) دار إحياء التراث العربي ، بيروت.

صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، **الإمام ابن الصلاح أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري** ، ت(٦٤٣هـ)، دار الغرب الإسلامي ، بيروت.

الضعفاء الكبير، **الإمام العقيلى أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد المكي**، ت (٣٢٢هـ)، دار الكتب العلمية ، بيروت.

علوم الحديث ، **الإمام أبو عمرو ابن الصلاح** ، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.

فتح المغيث شرح ألفية الحديث، **الإمام السخاوي شمس الدين محمد بن عبد الرحمن**، ت (٩٠٢هـ) ، دار الكتب العلمية، بيروت.

الفصل في الملل والأهواء والنحل، **الإمام ابن حزم أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد ابن حزم**، ت (٤٥٦هـ) ، مكتبة السلام العالمية.

القاموس المحيط، **الإمام الفيروزآبادي مجد الدين محمد بن يعقوب** ت (٨١٧هـ) ، دار الجيل ، بيروت.

قواعد في علوم الحديث ، **الشيخ التهانوي ظفر أحمد العثماني** ، مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب.

القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع ــ عليه الصلاة والسلام ــ ، **الإمام السخاوي** ، المكتبة العلمية ، المدينة المنورة.

الكامل في ضعفاء الرجال، **الإمام ابن عدي أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني** ، ت (٣٦٥هـ) ، دار الفكر ، بيروت.

الكفاية في علم الرواية، **الإمام الخطيب البغدادي**، دار الكتاب العربي، تحقيق د. أحمد عمر هاشم.

لسان الميزان ، **الحافظ ابن حجر العسقلاني** ، دار الفكر ، بيروت.

ما تمس إليه الحاجة لمن يطالع سنن ابن ماجه، **الشيخ محمد عبد الرشيد النعماني**، نشر عبد الله بن إبراهيم الأنصاري ، قطر.

المحدث الفاضل بين الراوي والواعي، **القاضي الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي**، ت (٣٦٠هـ) ، دار الفكر ، بيروت.

المسند، **الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني**، ت (٢٤١هـ)، دار صادر ، بيروت.

المدخل إلى كتاب الإكليل، **الإمام أبو عبد الله الحاكم**، دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية.

معجم *البلدان*، **ياقوت الحموي شهاب الدين الرومي**، ت (٦٢٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

معجم *ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع* ، **الإمام عبد الله بن عبد العزيز البكري**، الأندلسي، ت (٤٨٧هـ) ، عالم الكتب، بيروت.

معرفة علوم الحديث، **الإمام أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن البيع النيسابوري** ، ت (٤٠٥هـ)، دار إحياء العلوم ، بيروت.

مقدمة إكمال المعلم بفوائد مسلم، **القاضي عياض**، دار ابن عفان للنشر والتوزيع، الخبر، المملكة العربية السعودية.

المقنع في علوم الحديث، **الإمام سراج الدين عمر بن علي بن عمر بن أحمد الأنصاري المعروف بابن الملقن** ، ت (٨٠٤هـ). دار فواز للنشر، الأحساء ، المملكة العربية السعودية.

منهاج السنة النبوية، شيخ **الإسلام ابن تيمية**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

الموضوعات ، **الإمام ابن الجوزي عبد الرحمن علي بن الجوزي أبو الفرج القرشي**، ت (٥٩٧هـ) دار الفكر، بيروت.

الموطأ ، **الإمام مالك بن أنس بن أبي عامر الأصبحي**، ت (١٢٩هـ) دار إحياء الكتب العربية ، عيسى اليابي الحلبي وشركاه ، القاهرة.

الموقظة في علم مصطلح الحديث ، **الإمام شمس الدين الذهبي**. مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.

ميزان الاعتدال في نقد الرجال، **الإمام الذهبي**، دار الفكر، بيروت. *المغني في الضعفاء*، الإمام الذهبي، دار إحياء التراث الإسلامي، قطر.

النكت على كتاب ابن الصلاح ، **الحافظ بن حجر العسقلاني**. الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، المجلس العلمي.

Seek of Narrators on Narration from Reliances

Muhammad Abdullah Hayani

Assotciate Prof., Dept. of Islamic Studies, King Faisal University, Al- Hasa, P.O. Box 1759, Saudi Arabia

Abstract. Whilst to be circulalated th echo of disproof about traditions in the recent age, this stady bring to light the traditions concerned to Narrative who confident by word and deed, in this respect, cautioning, in the other side, of weak narratives, and in the same time we are distinguishing these narratives by sclentific ordering, so as not to misunderstanding them to people.

And wherewith the tradition might be obliged to narrate weak traditions, in view of scientific gustiflcatlons. In the light of this the study explain that ordering and distingulshing scietefic. And to be in the same time to respond on orletalist who are still trying-of no avail – open gaps on traditions, in particalar, the weakness Narratives of them, and clarificatian to whonm influenced by them, from intellectuals of our fellow citizens.